

الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة وعلاقته بفاعلية المنظمة الجامعية

"دراسة ميدانية"

* د/ عادل السيد الجندي

مدخل إلى الدراسة:-

يشهد التعليم الجامعي حالياً اهتماماً متزايداً على مختلف الأصعدة المحلية والعربية والدولية، كما يشهد تطويراً مستمراً لمواكبة حاجات الأفراد والمجتمعات، وخصائص العصر العلمي التكنولوجي ومتطلبات القرن الحادي والعشرين وتحدياته المستقبلية. وتتجه الأنظار إلى الجامعة كمنظمة علمية، وتربيوية، وبحثية، وتمويلية، وقيادية في المجتمع من خلال أهدافها ووظائفها لتفعيل دورها المتميز في تقدم المجتمعات وتنميتها وذلك من خلال إعداد الكوادر والطاقات البشرية والقوى الفنية المؤهلة والعلمية والثقافية، وكذلك إعداد القيادات الفكرية في مجالات العلم المختلفة وإرساء البحث العلمية، وتأسيس المدارس الفكرية والبحثية لتنصي واكتشاف المعرفة وتطبيقاتها في الحياة.

ولما كان الإنسان هو ثروة الوطن ووسيلة التنمية وغايتها، ولكي تؤدي الجامعة دورها في التغيير الذي يشهده المجتمع في شتى الميادين، كان لابد أن يتميز إنتاجها بالمستوى والجودة... ولتحقيق ذلك يتطلب التعليم الجامعي أستاذًا جامعياً متميزاً التكوين العلمي ومتصفاً بالالتزام التنظيمي في علمه وعمله، فالجامعة بأسانتها مستوىً ونوعية. ومن هنا فالقول بأنه كلما كان لدى الأستاذ الجامعي التزام تنظيمي كلما استطاعت المنظمة الجامعية أن تحقق فاعليتها. هذا وقد جاء اهتمام علماء التربية والاجتماع والتنظيم بموضوع "الالتزام التنظيمي Organizational Commitment" منذ الإرهاصات الأولى لبزوغ هذه العلوم، وقد توالت الجهود البحثية العلمية لتأصيل مفاهيمه وبناء نماذج لتحديد أبعاده وارتباطاته وتقديرها، وذلك من أجل التعرف على اتجاهات الالتزام وطبيعة علاقاته

* أستاذ أصول التربية المساعد - كلية التربية - جامعة الإسكندرية

وفي نفس الاتجاه فقد حظيت دراسة الفاعلية Effectiveness بنفس الاهتمام من العديد من الباحثين الذين اتجهت جهودهم صوب استيعاب وتحديد المداخل والأبعاد أو الدلالات لهذا الموضوع، وأسفر ذلك الاهتمام عن انتهاق جملة من الدراسات النظرية والميدانية التي استهدفت تحديد مؤشرات قياسها وفق طبيعة نشاط المنظمة وتوجهاتها المستقبلية.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه مع توافق جهود الباحثين في مجال التنظيم الإداري والمستهدفة دراسة كل من موضوعي الالتزام التنظيمي، وفاعلية المنظمات، خاصة تلك التي تتضطلع بمهمة إعداد القوى البشرية وكل على حدة خاصة في هذا العصر الذي يزداد فيه التأكيد يوماً بعد يوم - على أهمية العنصر البشري كمصدر للثروة، والتمنية أن توصل الباحثين إلى العديد من المداخل والمؤشرات الدالة على كل منها، فضلاً على ظهور العديد من المقاييس والأدوات الخاصة بقياس كل منها.

ولقد أفضى نضوج تلك الدراسات المتعلقة بالالتزام التنظيمي من ناحية، وتلك التي استهدفت دراسة فاعلية المنظمات من ناحية أخرى إلى أن بدأت تظهر بعض الإرهاصات أو المحاوولات العلمية الجادة للربط بين دراسة تأثير كل منها على الآخر. وبصياغة أكثر تفصيلاً فقد بدأ بزوغ بعض الدراسات الحديثة التي استهدفت تحليل طبيعة العلاقة بين فاعلية المنظمة، والالتزام التنظيمي لأعضائها، فمنذ السبعينيات من القرن المنصرم بدأت عملية التحليل هذه، وأخذت في الانتشار في العقود الأخيرين من القرن العشرين في دول العالم المتقدم، حيث شكلت الدراسة التي أجراها بورتر وزملاؤه Porter et al (٦٠٥ : ٥٨) أولى المحاوولات العلمية التي حاولت دراسة التغيرات في درجة الالتزام التنظيمي وأثر ذلك على فاعلية المنظمة، ثم توالت بعد ذلك المحاوولات فكانت دراسة إيفان Evan (٣٢ : ٨-٨٣) ودراسة ستيرز Steers (٦٢: ٦٤-٧٠) ودراسة أنجليو وبيري Stumph & Perry (٢٢ : ٨-١٠)، ودراسة ستمف وهارتمان Hartman (٦٥ : ٣٤) ودراسة جوش وزملائه Jauch et al (٤١ : ٨٣-٨٥)، ودراسة سوميرز وبرينيوم Somers & Brinbaum (٥٨: ٦٢١-٦٣٤).

وعلى الرغم من كل المحاولات السابقة، والتي بذلت من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة الجوهرية بين طرفي المعادلة التي يتناولها موضوع الدراسة الحالية، إلا أن طبيعة هذه العلاقة ما تزال تمثل مجال بحث خصباً للعديد من الباحثين في مجال التنظيم الإداري من المجتمع الغربي المتقدم، وحيث أن نتائج تلك المحاولات السابقة لم تقدم براهين أو ركائز ثابتة لتلك العلاقة، كما لم تؤكِّد نتائج تلك الدراسات فيما إذا كانت أبعاد كل منها متماثلة في جميع المنظمات بالرغم من الاختلاف في طبيعة عملها أو نشاطها. هذا فضلاً على أن تلك المحاولات تغيب أبعادها عن محيط بيئته الدراسات العربية خاصة التربوية، والتي تتسم في الوقت ذاته بندرة الدراسات حتى تلك المستهدفة دراسة الالتزام التنظيمي وفاعلية المنظمات كل على حده (١٦ : ٧٧).

وما تقدم هو ما مثل الدافع الرئيسي من وراء إجراء الدراسة الحالية والتي تدور في تلك المنظمات التعليمية الجامعية، وبحسبيها مجالاً لعمل الباحث من ناحية، ومن ناحية أخرى فمن المشجع حالياً أن التعليم الجامعي قد أصبح في طليعة اهتمامات القيادة السياسية والاقتصادية في معظم دول العالم - ومصر ليست استثناء من ذلك - وانطلاقاً من أهميته والتعميل عليه في تطوير قدرات أفراد المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي السياسي، ولعل ذلك هو ما أكد دون ديفيز (Don Davies ٥ : ٢٧) من أن القرن الحادي والعشرين سوف يتتيح فرصة طيبة للجامعيين والتربويين وأساتذة الجامعات للانضمام إلى القادة السياسيين والاقتصاديين والدينيين في إبراز الإمكانيات التي يوفرها التعليم الجامعي الفعال في مساعدة المجتمعات البشرية على العيش في مجتمع الغد.

وعليه فإن الدراسة الحالية هي محاولة للكشف عن طبيعة العلاقة بين الالتزام التنظيمي للأستاذ الجامعي وفاعلية المنظمة الجامعية وકامتداً للدراسات الأجنبية التي تناولت طرفي العلاقة في المنطقة العربية، وذلك من خلال التعرف على درجة الالتزام التنظيمي لدى عينة من أساتذة بعض الكليات الإنسانية والعملية وفاعلية المنظمة الجامعية ممثلة في جامعة الإسكندرية.

ومما هو جدير بالذكر هنا أنه قد تم التعبير عن الالتزام التنظيمي: الذي يعني الإيمان بأهداف المنظمة (الجامعة) وقيمها، والعمل بأقصى طاقة لتحقيق تلك الأهداف من خلال أربعة أبعاد هي : الولاء، الرغبة في العمل ، والمسؤولية، والإيمان بأهداف الكلية والجامعة (وهذه الأبعاد ستكون مؤشرا على أنه يؤدي عمله، بالشكل الذي ينبغي، الأمر الذي يمكن أن نطلق عليه أنه متصرف بالالتزام التنظيمي). كما تم التعبير عن فاعلية المنظمة الجامعية : التي تعني قدرتها على الوصول إلى أهدافها وذلك من خلال أبعاد ثلاثة هي : الإنتاجية، وتحقيق الهدف الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس.

مشكلة الدراسة وأسئلتها البحثية.

على الرغم من تعدد وتتنوع الدراسات التي حاولت إثبات صحة منطق النظرية الموقفية من مجال العلاقة بين الفاعلية، والمؤثرات التنظيمية المختلفة، ومن أبرزها الالتزام التنظيمي في العديد من المنظمات المجتمعية الأجنبية. إلا أن نتائج هذه الدراسات لم تقدم براهين قاطعة بشأن تلك العلاقة، ومن ثم اعتبرها الكثير من عدم الوضوح في نتائجها هذا فضلا عن ندرة الدراسات على الصعيد العربي التي تأخذ بعين الاعتبار هذه المؤثرات التنظيمية، وتضييف مؤثرات أو متغيرات أخرى مثل التركيب التنظيمي والقيادة والاستراتيجية الخاصة بهذه المنظمات، ويمكن أن تساعد ذلك في بناء وتطوير أدبيات التنظيم الإداري في الدول العربية، التي تفتقر كثيراً لمثل هذه الدراسات (١٧ : ٥١٢). الأمر الذي يتطلب إجراء العديد من الأبحاث والدراسات التي تحاول البحث في طبيعة العلاقة بين الالتزام التنظيمي، وفاعلية المنظمات المجتمعية خاصة التعليمية سيما في الوقت الراهن الذي نشد فيه تجويد كل ما من شأنه زيادة فاعلية المنظمات التعليمية والجامعية منها على وجه الخصوص، وبحسنانها تضم في رحابها رموز الفكر والعلم والقيادة في المجتمع.

ومن ناحية أخرى فإنه إذا كان قد اتفق على أن وظيفة الجامعة هي : التدريس والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، فإن الأستاذ الجامعي هو المحرك الأساسي لهذه الوظائف الثلاث، حيث لا يمكن النظر إلى وظيفة الجامعة وفاعليتها منفصلة عن

وظيفة الأستاذ وأدائه، فمهام الجامعة تحدد نوعية الأساتذة فيها (٣٩ : ٥٢)، ومن ثم فلا مجال أن تتميز جامعة أو كلية ما في فاعليتها من غير تميز والالتزام الأساتذة التنظيمي بها، وسعيهم الجاد لتحقيق أهداف الجامعة المرجوة والمستهدفة.

وعليه فإن الدراسة الحالية تحاول الإجابة عن التساؤلين الرئيسيين التاليين :-

ما طبيعة العلاقة بين الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة وفاعلية المنظمة الجامعية باختلاف طبيعة الكلية التي يعمل بها (إنسانية أو عملية)؟

ما التوصيات والمقترنات التي يمكن من خلالها تقوية العلاقة بين الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة وفاعلية المنظمة الجامعية؟

وبغية الإجابة عما تقدم، ومن أجل التعرف على التباين المحتمل في متوسطات الاستجابات على أبعاد الالتزام التنظيمي، وفاعلية المنظمة الجامعية بين أساتذة الكليات المختلفة، فإن الدراسة تصوغ الفروض التالية :-

فروض الدراسة :-

الفرض الأول :- * ثمة علاقة إيجابية تربط بين أبعاد الالتزام التنظيمي لدى أساتذة الكليات الإنسانية والعملية مع أبعاد فاعالية المنظمة الجامعية ممثلة في جامعة الإسكندرية.

الفرض الثاني :- * لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أساتذة بعض الكليات الإنسانية والعملية من حيث أبعاد الالتزام التنظيمي، وأبعاد فاعالية المنظمة الجامعية.

ومن أجل التحقق من الفرضين المشار إليها سلفا، فإن الدراسة كما سبقت الإشارة تحاول أن تدرس العلاقة بين متغيرين :-

الأول : الالتزام التنظيمي :- الذي تم التعبير عنه بأربعة أبعاد هي : الولاء، الرغبة في العمل، والمسؤولية، والإيمان بالمنظمة، وقد تم تحديد درجته من خلال الاستعانة بالعبارات التي وردت في الأداة المستخدمة في دراسة كوردن وزملائه Gordon et al

(٤٨٦ : ٣٧)

الثاني - فاعلية المنظمة : حيث اعتبرت الفاعلية دالة على كل من الإنتاجية، وتحقيق هدف الكلية والجامعة والرضا الوظيفي، وقد تم تحديدها من خلال الاستعانة بالعبارات التي وردت في الأداة المستخدمة في دراستي كل من هل وفرنش Coltrin & french (٤٠: ٥٦٧)، دراسة كولترن و كلويك (٣٠: ١٠٥) وذلك بعد تعريب وتطويع الأداتين لتلائم طبيعة و مجال الدراسة الحالية، والبيئة العربية على وجه الخصوص.

أهمية الدراسة : ترجع أهمية الدراسة إلى كونها تعد من اللبنات الأولى المتواضعة في مجال إدارة المنظمات التعليمية الجامعية، والتي يفضي الإعداد لها وتوفير سبل تحقيقها إلى رفع فاعلية الأداء التعليمي داخل هذه المنظمات، وحيث تعد هذه الدراسة - على حد علم الباحث- أول دراسة تجري داخل البيئة المصرية تستهدف تحديد طبيعة العلاقة بين الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة، وأبعاد فاعلية المنظمة لدى عينة من أسانذة بعض الكليات الإنسانية و العملية بجامعة الإسكندرية.

ومن ثم فإنه يمكن الاستفادة منها على النحو التالي :-

- ١- نتائج الدراسة سوف تقييد القائمين على إدارة التعليم الجامعي في تطويرهم بأبعاد الالتزام التنظيمي، وكذا أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية، الأمر الذي يؤدي إلى سعيهم للعمل على توفير كل ما من شأنه تحقيق هذا الالتزام التنظيمي، ورغبتهم في تحقيق فاعلية المنظمة الجامعية.
- ٢- تقدم الدراسة أدوات قياس لتحديد أبعاد كل من الالتزام التنظيمي وفاعلية المنظمة التعليمية الجامعية.
- ٣- الاستفادة مما تكشف عنه الدراسة الحالية من نتائج في إجراء بحوث مماثلة في جامعات أخرى، وفي منظمات تعليمية ذات مستويات مختلفة فضلاً على المنظمات المجتمعية الأخرى بهدف زيادة فاعليتها سيما في ذلك العصر، عصر الجودة، والفاعلية، والإبداع، والتجدد، والتنافسية العالمية على العنصر البشري.

أهداف الدراسة :-

من منطلق أنه لكي يحقق أستاذ الجامعة دوره كما ينبغي، فإن الأمر يتطلب تهيئة وتوفير كافة العوامل التي يمكن أن تقضي إلى أن يكون ملتزماً تنظيمياً، ويأتي في

مقدمة تلك العوامل مساعده على تحقيق إنتاجية علمية عالية المستوى، وتوفير المكونات التي تجعله يحقق أهداف المنظمة الجامعية، وكذا توفير المناخ الذي يجعله ذا رضا وظيفي عن عمله بالكلية، والجامعة المنسب إليها.

وعليه فإن الدراسة الحالية تهدف إلى :-

- ١- تحديد مستوى الالتزام التنظيمي لدى عينة من أساتذة بعض الكليات بجامعة الإسكندرية بأبعاده الأربع (الولاء، والرغبة في العمل، والمسؤولية ، والإيمان بأهداف الكلية والجامعة).
- ٢- تحديد مستوى فاعلية المنظمة الجامعية لدى عينة من أساتذة بعض الكليات بجامعة الإسكندرية بأبعادها الثلاثة (الإنتاجية، تحقيق الهدف، الرضا الوظيفي).
- ٣- التعرف على طبيعة العلاقة بين الالتزام التنظيمي، وأبعاده، وفاعلية المنظمة الجامعية بأبعادها لدى أفراد العينة، ولمعرفة لصالح أي من المجموعتين؟ ولماذا ؟
- ٤- الخروج بالتوصيات والمقترنات التي من خلالها يمكن تقوية العلاقة بين الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة وفاعلية المنظمة الجامعية.

حدود الدراسة :- عند بزوغ فكرة الدراسة كانت جامعة الإسكندرية هي المجال الذي يمكن من خلالها تحقيق فكرة الدراسة، حيث جاء اختيارها بحسبانها إحدى الجامعات الحكومية العربية، التي يعود تأسيسها لعام (١٩٤٢)، فضلاً على دورها الريادي في إرساء قواعد وتقالييد العمل الجامعي على مستوى مصر، والوطن العربي، والعالم. أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد اقتصرت على أعضاء هيئة التدريس من مرتبة (أستاذ، أستاذ مساعد) لدورهم الفعال والقيادي في رسم أهداف الكليات ولخبراتهم، وإسهامهم الحقيقي من تحقيق فاعلية المنظمة الجامعية، فضلاً على صقل كفافتهم ومقدرتهم في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع.
هذا ولقد وقع الاختيار على عدد من الكليات الإنسانية* هي : التجارة والأداب

* - هذه الكليات تتبع إلى قطاع العلوم الإنسانية والاجتماعية في الجامعات المصرية.
** هذه الكليات تتبع إلى قطاع العلوم الأساسية والعملية أو التطبيقية من الجامعات المصرية.

والحقوق، وفيما يتعلق بالكليات العملية**، فلقد وقع الاختيار على : كليات العلوم والزراعة والهندسة، ولقد تم استبعاد أساتذة كلية التربية من منطلق أن غالبيتهم قد تخرجو أو تلقوا المقررات الأكademie داخل كلية الآداب والعلوم الجامعات المختلفة، ومن ثم فقد يكون ولاؤهم لهذه الكليات. هذا وسوف تضم الدراسة الميدانية مزيداً من التفصيلات عن العينة وتخصصاتها وعدها وتوزيعها.

المنهجية البحثية للدراسة وخطواتها :-

سوف تنهض الدراسة في جملتها على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال الخطوات التالية:

- ١- مسح وتحليل لأبرز أدبيات التنظيم الإداري المعاصر بهدف التعرف على مفهوم الالتزام التنظيمي وأبعاده، والأدوات التي صممت لتحديد هذه الأبعاد.
- ٢- مسح وتحليل لأبرز أدبيات التنظيم الإداري، والتربوي بهدف التعرف على مفهوم فاعالية المنظمة عامة، والتربوية على وجه الخصوص وأبعادها، والأدوات التي صممت لتحديد هذه الأبعاد.
- ٣- التعرف على أبرز الدراسات السابقة التي أثقت الضوء على كل من موضوعي الالتزام التنظيمي وفاعلية المنظمة بهدف توظيفها في تفسير نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها.
- ٤- التعرف على وجهات نظر أساتذة بعض كليات جامعة الإسكندرية (الإنسانية والعملية) حول مستوى التزامهم التنظيمي (الولاء، والمسؤولية، والرغبة في العمل، والإيمان بالجامعة). وعلاقة ذلك بفاعلية المنظمة الجامعية (الإنتاجية ، وتحقيق الهدف، والرضا الوظيفي)، الأمر الذي يكون مفاده الإجابة عن تساؤلات الدراسة وفروضها.
- ٥- تقديم التوصيات والمقترنات التي يمكن من خلالها تقوية العلاقة بين الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة، وفاعلية المنظمة الجامعية.

مصطلحات الدراسة

- ١- الالتزام التنظيمي : الدراسة الحالية تعرف Organizational Commitment الالتزام التنظيمي بأنه : الإيمان والولاء والتطابق مع أهداف المنظمة وقيمها، ومن ثم عمل الفرد بأقصى طاقة ممكنة بغية تحقيق تلك الأهداف وتجسيد قيم المنظمة.
- وفي نفس الوقت فإنه يجب التأكيد على أن الالتزام ينبع من إرادة الأفراد داخل المنظمة وباختيارهم، دون النظر إلى الالتزام الإجباري أو ما يعرف بالخضوع أو الإذعان الذي يفرض أو يرغم عليه الفرد عن طريق قوى خارجية بما فيها القوانين أو التعليمات، مع الأخذ في الاعتبار أنه قد يتم اللجوء إلى الأسلوب الإجباري بغية رفع درجات الالتزام عند الأفراد في المنظمة كسبيل يفضي في النهاية إلى توليد الالتزام الاختياري أو الإرادي.
- ٢ - فاعلية المنظمة الجامعية : تعرف بأنها قدرة إدارة المنظمة والعاملين بها على استغلال البيئة في الحصول على الموارد المناسبة بشكل مناسب، يمكن من تحقيق أهدافها المرسومة، الأمر الذي ينتج عنه تعظيم العائد والقيمة الاقتصادية والاجتماعية للمنظمة.

أدبيات الدراسة

لقد تزايد انتشار منظمات العمل في أغلب المجتمعات بشكل كبير بغية تلبية الاحتياجات البشرية من الخدمات والسلع، وبحسبيها تمثل نظماً اجتماعية معقدة ومتشبكة. ويمتلك أفراد هذه المنظمات اتجاهات قد تكون إيجابية، أو سلبية إزاء المواقف أو القضايا التي يواجهونها من جراء انتسابهم أو انتمائهم إلى تلك المنظمات.

وتشير العديد من الكتابات والدراسات التي سيرد ذكرها، إلى أن الالتزام والولاء والعلاقات الإنسانية من أكثر المسائل التي انشغلت بها إدارة المنظمات المجتمعية لكونها أصبحت تهضم بمسؤولية المحافظة على استقرار المنظمة وتماسكها ومن ثم بقائها، الأمر الذي كانت نتائجه أن برزت الحاجة لدراسة السلوك الإنساني في المنظمات بغية تحفيزه، وزيادة درجات التزام أفرادها بأهدافها. وسعياً لتحديد

المقصود بمصطلح الالتزام سينا على المستوى التنظيمي، والتعرف على العوامل المؤدية إليه (صعوداً أو هبوطاً)، وتحديد علاقته ببعض المتغيرات التنظيمية الأخرى فإنه يمكن تناوله مصطلياً حيث ورد المصطلح في قاموس Websters Dictionary 95 على أنه ارتباط الفرد بمجموعة محددة من المهام، أو المبادئ أو المواقف أو الأهداف ويسعى لتحقيقها. أما على صعيد الدراسات العربية، فقد أوضحت فاطمة السيد (١٥٥ : ١٥) أن الالتزام يعني التعهد بأداء واجبات العمل، وبحسبانه ما ينبغي أن يقوم به الفرد ويداوم عليه تجاه مهنته وعمله، كما عرفه هيجان (٦ : ١٢) على أنه يعبر عن حالة الولاء والشعور الداخلي الذي يبديه الفرد في بذل مجهود عالي المستوى يأمل من خلاله زيادة فاعلية المنظمة، كما عرفه ريان (٨ : ١٣٣) بأنه شعور داخلي يكمن في الخصائص التالية :- إيمان قوي بأهداف المنظمة وقيمها وقبول الفرد لهذه الأهداف، - الرغبة في بذل جهد معقول بالنيابة عن المنظمة، - الرغبة القوية في البقاء بالمنظمة. وعلى صعيد الكتابات والدراسات الأجنبية، فقد أشار بكنان Buchanan (٢٧ : ٥٣٣) إلى الالتزام بأنه يعبر عن رغبة الفرد في بذل مستوى عالٍ من الجهد لصالح المنظمة التي يعمل بها، ومن ثم رغبته الشديدة للبقاء فيها وبالتالي قبول أهدافها وقيمها، كما عرفه بأنه نوع من النصرة للمنظمة (إعلاء شأنها) وانسجام أهداف الفرد وقيم المنظمة، ومن ثم فإن عناصره هي :- تبني أهداف وقيم المنظمة من قبل الفرد، - الانغماض المادي والروحي في النشاطات التي تحقق أهداف المنظمة، - الولاء شبه المطلق للمنظمة. وينظر كانتر Kanter (٤٢ : ٤٩٩) إلى الالتزام على أنه بمثابة الرغبة التي يبديها الفرد أو يظهرها في التفاعل الاجتماعي، وبغية تزويد المنظمة بالحيوية والنشاط ومنحها الولاء. كما عبر كل من هل وشيندر ونيجرن Hill , Scheinker ، Nygren & (٣٨: ١٧٦) عن الالتزام بأنه بمثابة التطابق مع المنظمة والارتباط الوثيق بها، كما عرفوه في موضع آخر (٣٩ : ٧٨) بأنه الانجذاب غير الملحوظ والتحيز لأهداف المنظمة وقيمها باستثناء الميل للبقاء فيها. كما عرفه كل من بورتو وستيرز وماوداي Porter Steers & Mowday (٥٣ : ٦٠٥) بأنه قوة إيمان الفرد

وقبوله أهداف المنظمة وقيمها، والرغبة في بذل أقصى الجهد لصالحها والمحافظة على عضويته فيها. وبالمثل يشير إليه وينر Wiener (٤٦ : ٤١٨) بأنه الشعور الداخلي الذي يضغط على الفرد للعمل بالطريقة التي يمكن من خلالها تحقيق مصالح أو مرامي المنظمة، كما يرى كل من بيتوتي وأيرو وأونج & Putti, Aryoe & Idang (٥٤ : ٢٧٥) بأنه القوة النسبية لتطابق الفرد مع المنظمة وارتباطه بها، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أنه كل من أورييلي وكالدول Oreilly & Caldwell (٥١ : ٥٦٤) قد ميز بين نوعين من الالتزام بما : الالتزام الاتجاهي : أي الالتزام تجاه المنظمة بالولاء لها، والالتزام السلوكي : أي فعل كل ما من شأنه تحقق أهدافها، وفي نفس السياق فقد أوضح ريان (٨ : ١٣٣) أن كل من Meyer & Allen قد ميز بين ثلاثة أنواع من الالتزام هي : الالتزام العاطفي Affective commitment ويشير إلى رغبة الفرد في البقاء بالمنظمة والارتباط العاطفي بها، والتوحد مع هويتها والاندماج فيها، والالتزام المستمر Continuance Commitment ويشير إلى حاجة الفرد للبقاء بالمنظمة وإدراكه للتکاليف المترتبة على تركها، الالتزام المعياري Normative Commitment ويشير إلى شعور الفرد بالارتباط الأدبي نحو البقاء بالمنظمة حيث يبقى الفرد بالمنظمة لأنه يشعر بأنه يجب عليه ذلك. وما هو جدير بالذكر أن أرني وزملائه Arany et al (٤٣٨ : ٢٣) قد استخدما مصطلح الالتزام المهني للتعبير به عن الالتزام التنظيمي.

وفيما يتعلق بالمداخل المختلفة التي يمكن من خلالها دراسة موضوع الالتزام التنظيمي فعل ذلك ما أوضحته دراسة كل من كانتر Kanter (٤٢ : ٤٥١)، وينر Weiner (٦٤ : ٤١٨) وأرني وزملائه Arany et al (٤٤٠ : ٢٣) والطجم

(١٣ : ١٠٣)

حيث كادت أن تنفق على المداخل التالية:-

أ- المدخل السيكولوجي :- ومن أبرز رواد هذا المدخل ماوداي Mowday، فادويلو Vdewalle حيث يركز هذا المدخل على العلاقة بين الفرد والتنظيم، ويصف

الالتزام بأنه توجه إيجابي نحو التنظيم، وارتباط هوية الفرد ذاته بالتنظيم، ومن هنا يعرف الالتزام في ظل هذا المدخل بأنه: مدى قوة ارتباط الفرد وتفاعله مع التنظيم.

بـ- المدخل التبادلي : ويعتبر أنجليو وبيري Angle & Perry من أبرز رواد هذا المدخل وهو ينظر إلى الالتزام على أنه نتائج أو حصيلة العلاقات التبادلية بين الإسهامات والمنافع التي تحدث بين التنظيم والعاملين، وأن السلوك الملائم هو سلوك مقبول اجتماعياً، ويتجاوز التوقعات المعيارية أو الرسمية المتعلقة بموضوع الالتزام، حيث أوضح أنجليو وبيري إن الالتزام يمكن فهمه بطريقة أفضل باعتباره وسيلة للتباذل والمماضية وكظاهرة تراكمية، وبعبارة أخرى إن مستوى الالتزام الفردي هو دالة المكافآت الفعلية أو المتوقعة والاستثمارات السابقة مادية أو نفسية - مقابل الالتزام المنشود، فكلما زادت المصالح التبادلية من وجهة نظر الفرد زادت درجة الالتزام بالتنظيم، ومن هنا فإن المدخل التبادلي ينبع عنه قياس للالتزام قائم على اعتبارات نوعية، ييد أنه يعبّر على هذا المدخل إهماله الميل والقابلية والاستعداد السلوكي للعاملين.

جـ - المدخل الاجتماعي السلوكي :- ومن أبرز رواد هذا المدخل كانتر Kanter، سالانيك Salanick وبورتر Porter، والالتزام وفقاً لهذا المدخل ينظر إليه نظرة اجتماعية، حيث يُعرف بأنه الاستعداد والرغبة في زيادة طاقة العمل والولاء للنظام الاجتماعي، وتمسك الشخصية بعلاقات اجتماعية تكون بمثابة تعبر عن الذات، وكما أوضح رواد هذا المدخل أن الالتزام هو الحالة التي يصبح فيها الفرد محدداً بأفعاله النابعة من تفكيره ومعتقداته التي قد تحدد نشاطاته وارتباطاته، وكما يرى ماوداي Mowday وبورتر Porter تصور للالتزام بأنه ينهض على ثلاثة ركائز هي :-

١- الاعتقاد القوي في قيم التنظيم وأهدافه ومدى تقبلها. ٢- الاستعداد والميل لبذل جهد وافر للتنظيم. ٣- الرغبة القوية للبقاء عضواً في التنظيم.

ومن هنا فإن الالتزام يتطلب ما هو أكثر من الاتجاه السلبي، وينظر إلى العلاقات النشطة التي يكون الفرد الملائم بها على استعداد لأن يبذل جهداً وإسهاماً مناسباً في التنظيم، ولو على حساب النفس أو الصحة في معناها الواسع .

٤- المدخل الاتجاهي :- ويعتبر بكنان Buchanan، وستيرز Steers من أبرز رواد هذا المدخل الذي ينظر إلى الالتزام بحسبه عبارة عن اتجاهات تعكس العلاقة بين الفرد والتنظيم ونوعيتها،ويرى أصحاب هذا المدخل أن الالتزام هو مدى قوة ارتباط ذات الشخص وهويته بالتنظيم، ويتصف هذا الالتزام بالاعتقاد في أهداف المنظمة وقيمها والاستعداد لبذل جهود مضاعفة لخدمة التنظيم ، والرغبة القوية في البقاء، كما نظر رواد هذا المدخل إلى الاتجاه الملزم والالتزام التنظيمي بمعنى واحد من منطلق أن التنظيم هو المقصود. كما نظروا إلى الالتزام كأنه صندوق أسود حيث إن محتواه يتقرر بعدد من العوامل التنظيمية والفردية مثل الصفات الشخصية، ونظام الأدوار ، وأبعاد الهيكل التنظيمي، والخبرات الوظيفية، ونظام القيم. حيث إن هذه العوامل تؤثر في درجة الالتزام، الأمر الذي يؤثر في إمكانية ترك الموظف لوظيفته، والجهد المبذول، والدقة في العمل والسلوك الداعم للتنظيم. إن المدخلات التي تؤثر في مستوى الالتزام ودرجته هي في الغالب ضمنية، هذا ويعتبر المدخل التبادلي قريب من الاتجاه الملزم من حيث إن الفرد يعال التزامه مقابل الحصول على عوائد من التنظيم.

٥- المدخل السلوكي :- ومن أبرز رواد هذا المدخل بيكر Becker، رومزيك Romzek وينظر رواد هذا المدخل إلى الالتزام باعتباره يهم في المقام الأول بالعملية التي يطور فيها الفرد التزامه ليس بالتنظيم فقط، بل بما يفعله ويوديه. ويندرج تحت المدخل السلوكي نوعان من النظريات، أولهما : المراهنات الجانيّة التي ترى أن الفرد يصبح مشغولا وأسيرا لأداء بعينه، وذلك بسبب الاستثمار الذي قد يفقده لو توقف أو أهمل هذا الأداء. وثانيهما : أن الالتزام هو الحالة التي يصبح فيها الفرد مقيدا بإطار سلوكه ويزداد من خلالها اعتقاده بالمحافظة على هذا السلوك. ويبعد أن النظرة السلوكية تختلف عن الاتجاه الملزم، حيث أوضح رواد هذا المدخل أن الالتزام لا يأتي من الدوافع إلى تبادل المكافآت، ولكن من رغبة الفرد في البقاء منسجماً نفسياً عبر أحوال وموافق مختلفة. ومن هذا المفهوم ينطلق الالتزام من تصرف الفرد كجزء من عملية التبرير الشخصي. إن ما يجمع بين

هدين الاتجاهين هو تبعات التراجع أو الانسحاب *Cost of withdrawal*، هنا تصبح التبعات أو توقع الخسارة تحت مفهوم "المراهنات الجانبية" هي المحدد للالتزام، كما ينبع السلوك الملزם من التعهد الذي يأتي من التحكم في الأفعال، والإخفاق في الاقتراح، بمعنى أن التعهد ربما يحمل معه التبعات النفسية.

أما فيما يتعلق بأبعاد الالتزام التنظيمي وأدواته : فعلن ذلك ما يمكن استخلاصه من العديد من الدراسات التي أجريت بهدف تشخيص هذه الأبعاد كمؤشرات يمكن من خلالها تحديد مستوى الالتزام، ومن تم تحديد طبيعة تأثيره في المتغيرات التنظيمية والسلوكية المختلفة، فعلى سبيل المثال حددت دراسة بورتر وزملائه *Porter et al, (٦٠٤ : ٥٨)* الذي يعتبر رائدا من رواد الأوائل في هذا الجانب بعدين للالتزام هما : التطابق والارتباط بالمنظمة، وفي دراسة ستيرز *Steers (٦٣ : ٤٧)* والتي استهدفت تحليل العلاقة بين أحداث الماضي ونتائج الالتزام التنظيمي *Antecedents and outcomes of Organizational Commitment* فقد تم الاعتماد على الالتزام الأسماى وأحداث الماضي ونتائج الالتزام كأبعاد أساسية للتعبير عن الالتزام التنظيمي، كما أوضحت دراسة مارش وماناري *March & Mannari (٥٣ : ٦٠)* والتي حاولت التعرف على الإنتاجية (إعادة التنظيم) والالتزام التنظيمي *Organizational Commitment And Turnover : Aprodiction study*، أن أعراف

الالتزام وقيمه هي الأبعاد التي يمكن من خلالها التعبير عن الالتزام التنظيمي، أما أنجليو وبيري *Engle & Perry (٤١ : ٢٧)* فقد اعتبرا كلا من الالتزام القيمي والالتزام بالبقاء في المنظمة مؤشرات للالتزام التنظيمي، وحدد مورو *Morrow (٥٥ : ٤٨٦)* خمسة أبعاد للالتزام بالعمل هي : أخلاق العمل، والسمة البارزة للمسار الوظيفي، والتطابق الوظيفي، والعمل كجوهر لمصلحة العمل، والالتزام التنظيمي والنقابي، في حين أشار ستمف وهارتمان *Stumpf & Hartman (٦٠ : ٣٤)* إلى مشاعر الالتزام والولاء للمنظمة للتعبير عن أبعاد الالتزام التنظيمي، وبالمثل استخدم بوتي وزملاؤه *Putti et al (٥٤ : ٢٧٥)* التطابق والارتباط بالمنظمة كبعدين عبروا بهما عن الالتزام التنظيمي. وأخيرا فقد أفاد

بكنان Buchnan (٢٧ : ٥٣٢) بأنه يفهم الالتزام ويستوعبه من خلال مؤشراته Indicators الثلاثة : التطابق، والانتماء، والولاء.

ومما تجدر الإشارة إليه أن نفس الكاتب قد أورد خمسة عوامل تنظيمية لها تأثير جد كبير في تحديد مستوى الالتزام التنظيمي للعاملين بأية منظمة وهذه العوامل هي : (٢٧ : ٥٣٣ - ٥٣٥)

- عامل الأهمية الفردية : Personal importance حيث تعد معاملة الفرد من قبل زملائه ورؤسائه في التنظيم على أنها أحد العناصر أو العوامل الهامة التي لها أهميتها في فاعلية الفرد ونشاطه في المنظمة، فهي بمثابة أحد العوامل الهامة في ترسیخ التزام وولاء الفرد للمنظمة التي يعمل بها.

- فرق العمل Work Group Experiences وحيث يؤكد على أنه كلما زاد تماسك وترتبط وتتفاعل المجموعة التي تعمل لصالح المنظمة، كلما زاد الشعور الإيجابي لدى الفرد تجاه تلك المنظمة، ومن ثم يفضي ذلك إلى زيادة مستوى الالتزام والولاء نحوها.

- تحقيق التوقعات Realization Expectations ويعني ذلك العامل أنه كلما تحققت توقعات الفرد وتطلعاته في مجالات العمل التي تهمه كلما زاد التزامه وولاؤه للمنظمة التي يعمل بها.

- أعراف الالتزام التنظيمي : Organization Commitment Norms حيث يقع الالتزام التنظيمي ضمن شبكة الأعراف، والقيم، والمعتقدات التي تشكل ثقافة المنظمة التي يتوقع أن يقبلها العاملون في تلك المنظمة كشرط لعضويتهم فيها، والأفراد الذين يتقبلون ثقافة المنظمة يتوقع أن يكونوا أكثر التزاماً لها.

- تحديات العام الأول في العمل First-year Job challenge حيث تشكل التحديات التي يواجهها الفرد خلال العام الأول في العمل أهمية خاصة في تكوين علاقة الفرد بالمنظمة، وولاؤه.

وبالمثل يرى ستيرز Steers (٦٧ : ٤٣) أن نمّة مجموعة من العوامل تسبق عملية بناء الالتزام التنظيمي هي : - العوامل الشخصية (الحاجة للإنجاز، عمر الفرد،

مستوى التعليم). - خصائص العمل (تحديد المهمة) وفرص التفاعل والتغذية الراجعة.

- خبرات العمل : وتشمل اتجاهات الجماعة، والأهمية الشخصية للفرد. أما فيما يتعلق بمخرجات الالتزام التنظيمي، وكما يراها ستيرز Steers أيضا في دراسة أخرى (٥٨ : ٤٩) فهي : الرغبة في البقاء للعمل في المنظمة، الانتباه والتيقظ في العمل، - النية للبقاء والاستمرار في العمل لدى المنظمة، - الحضور والمواظفة على مواعيد العمل في المنظمة، - الأداء الوظيفي وإنجاز المهام وهنا يعتقد ستيرز أن هذه النتيجة تسهم معها عوامل أخرى بالإضافة إلى الالتزام التنظيمي. أما فيما يتعلق بالأدوات (المقاييس) التي يمكن من خلالها تحديد ميكانيزم التزام الفرد بالمنظمة : وكما كشفت عنها الأديبيات فقد تتوهت وتعقدت ويمكن هنا أن نذكر أبرزها وكما يلي :-

- أداة بورتر وزملائه . Porter et al (٥٨ : ٦٠٤) والمعروفة باستبانة الالتزام التنظيمي (O.C.Q) وحيث استهدفت تحديد درجة التزام الأفراد بالمنظمة وولائهم وإخلاصهم لها، والرغبة في مضاعفة الجهد لتحقيق أهداف المنظمة، وقبولهم لقيمها. وعموما فإن الأداة تستخدم لوصف وتحديد درجة الالتزام التنظيمي لدى الأفراد العاملين بأي منظمة مجتمعية سواء خدمية كانت أو إنتاجية. كما أنها تستخدم مقاييس ليكرت السباعي لتحديد درجة استجابة الأفراد للأداة.

- أداة مارش وماتري Marsh & Mannari (٤٨ : ٦٣) : وقد استهدفت الأداة قياس الالتزام مدى الحياة (الأعراف والقيم)، وذلك من خلال خمسة محاور هي : إدراك الفرد لكيفية تعزيز الالتزام مدى الحياة، وتعزيز استحسان المنظمة ، وحث الفرد على الالتزام بقيم العمل، والولاء للمنظمة حتى نهاية فترة عمله بها، ومرامى أو مقاصد الفرد للبقاء أو الاستمرار في المنظمة.

- أداة جاوك وزملائه Jauch et al (٤١ : ٨٧) : وقد هدفت الأداة إلى تحديد مستوى الالتزام القيمي لدى أعضاء هيئة التدريس، وذلك من خلال عدة فقرات تعبر كل واحدة منها عن إحدى القيم التالية :- استخدام المعرفة والمهارة في صقل

المعرفة وتجديدها في مجال التخصص والعمل، والتعاون مع الزملاء بكفاءة عالية، وبناء سمعة طيبة لنفسه كأستاذ يعمل في منظمة تعليمية عالية المستوى، والقدرة على مواجهة الصعوبات والتحديات التي تواجه المنظمة، والمساهمة في توليد أفكار مبتكرة في حقل التخصص، وكل ذلك باستخدام مقياس ليكرت الخماسي بغية تحديد الأهمية النسبية لكل فقرة.

-أداة كوردن وزملائه Gordon et al. (٤٨٢ : ٣٧) : وقد استهدفت الأداة تحديد خصائص المشاعر والمعتقدات والأعمال التي تم عن انتماء الفرد للمنظمة التي يعمل بها كما هدفت إلى التعرف على مستوى التزام الأفراد بالمنظمة وتم بناء الأداة من خلال الاستعانة بالمقابلات مع عدد من العاملين بالنقابات وكذا من خلال تحليل الأدب. وقد اشتملت على عدة محاور هي: الولاء والمسؤولية تجاه المنظمة، والرغبة للعمل فيها، والإيمان بأهداف المنظمة.

هذا ولقد وجد الباحث الحالي أن هذه الأداة ملائمة ومناسبة وتمكنه من تحقيق أهداف دراسته وأسئلتها البحثية، فعمد إلى تعريبها وتطويعها لتلائم طبيعة دراسته ومجالها.

وعلى أية حال فإنه يمكن القول بأن الأدوات السابقة والتي أمكن من خلالها تحديد وقياس مستوى الالتزام قد تكاملت في تحديد أبعاد الالتزام وهي:- الولاء، والمسؤولية، والرغبة في العمل، والإيمان بالمنظمة وما تجدر الإشارة إليه أن كل بعد من هذه الأبعاد قد صيغ من أجل تحديده عدداً من المواقف أو السلوكيات المعبرة عنه التي أمكن من خلالها تحديد مستوى التزام الفرد تجاه المنظمة. وهذه المواقف سوف يتم التعرف عليها في الجزء الميداني من الدراسة الحالية.

أما إذا انتقلنا بالتحليل إلى تناول المتغير الثاني من الدراسة الحالية وهو "الفاعلية". حيث تمثل ظاهرة متعددة الأبعاد والجوانب، وقد درسها الكثير من الباحثين من أوجه مختلفة، كما استخدمت في قياسها أو تحديدها أساليب متعددة، مما أدى إلى حدوث الكثير من عدم الوضوح في نتائج البحث، وتبرز هذه المشكلة بشكل أكبر في المنظمات التعليمية التي تتسم أهدافها بالعمومية وصعوبة القياس كميا (٤٧٣ : ١٤) وفي نفس الاتجاه يبين ريمان Reiman (٦٠ : ٣٩) أن الفاعلية

مفهوم شامل وعام يتسم بالتعقيد والغموض بسبب اختلاف مداخلها، وكذا المقاييس المستخدمة في الدراسات التنظيمية، وبالمثل يوضح العديد من مفكري الإدارة أن علم الإدارة باعتباره علمًا اجتماعياً يتسم بما تسم به سائر العلوم الاجتماعية، من حيث عدم التحديد حيث يشير مارشال Marshall إلى أن الاصطلاحات العلمية في الكتابات الإدارية تستخدم دون ضوابط تحكمها. وأياً ما كانت الأسباب التي أدت بمحقري علم التنظيم الإداري إلى تبرير عدم الاتفاق حول وضع تعريف واحد محدد للفاعلية، فإن ذلك لم يمنع البعض من محاولة وضع تعريف لها. فقدّمها عرفاً Bernard (٢٥: ١٠٩) بأنها تعبّر عن قدرة الإدارة والعاملين على تحقيق الأهداف المتفق عليها في ظل النظام التعاوني الذي يضم مجموعة من الأفراد. كما أوضح ويبير Weber (٦٢: ٤٤) أن الفاعلية تعني القدرة على تحقيق نتائج إيجابية تتمثل بدرجة عالية من الكفاءة والسيطرة وتقدير النتائج، إن الفاعلية، وفق هذه المنظومة، ترتبط بشكل جوهري بمسألة تعظيم العائد والقيمة الاقتصادية وتقليل التكاليف الإجمالية للمنظمة. وبالمثل عرفاً جورجو، بولتز و تانينبوم Goergo poulos & Tannenbaum (٣٤: ٥٣٥) بأنها النطاق الذي يمكن المنظمة كنظام اجتماعي من الحصول على الموارد اللازمة والوسائل الأكيدة والمناسبة من أجل تحقيق أهدافها، كما يبيّن كل من فريدلاندر وبكلو fried lander & Pickle (٣٢: ٢٩٢) أنها تعكس الاعتمادية المتبادلة بين المنظمة والبيئة التي تعمل فيها، في حين أشار إليها كورييد Chorpade (٣٥: ٧٣) بأنها عملية Process تعظيم العائد للمنظمة بكلفة الوسائل. وأوضح كيرشهوف Kirchhoff (٤٥: ٣٤٧) بأنها مقاييس لأداء المنظمة منسوبة إلى أهدافها. وأشار إليها أندرسون Anderson (٢١: ٢٨) بأنها تبيّن مستوى إنجاز الأهداف والطريق الذي يمكن من خلاله بلوغ الأهداف، كما أشار إليها كل من ستونر وفريمان Stoner & Freeman (٥٩: ٢٠) بأنها تعني القدرة على تحديد الأهداف الملائمة والقيام بالعمل الصحيح باتجاه تحقيقها.

أما فيما يتعلق بالمداخل المختلفة والرئيسة لدراسة فاعلية المنظمة فيمكن القول
 بأنه من خلال استقراء وتحليل العديد من الأدبيات المتعلقة بالتنظيم الإداري مثل دراسة برنارد Bernard (٢٥ : ١٠)، كوربييد Chorpade (٣٥ : ٧٣)، وكيرشوف Kirchhoff (٤٥ : ٣٤٧) والسعود (٦ : ٤٧٨) فقد أجملتها هذه الدراسات في المدخل التالية :-

أ- مدخل الأهداف Gool Approach: ومن أبرز رواد هذا المدخل إيتزوني Etzioni وبريز Price وستيرز Steers وسكوت Scott وكامبل Campbell، إلى الفاعلية على أنها تعني المدى الذي تتمكن من خلاله الإدارة العليا من تحقيق أهدافها العملية والرسمية، وبعد من أبرز مزاياه تحقيق المنظمة للوضوح في الانطلاق نحو أهداف محددة بشكل دقيق، مع الأخذ في الاعتبار اختلاف الأهداف من منظمة لأخرى.

ويرى ستيرز Steers أن ثمة قبولاً كبيراً لاستخدام هذا المدخل من الباحثين في قياس فاعلية المنظمة لبساطته وإمكانية قياس الأهداف بموجبة كمياً، ولسهولة التغيير والاستنتاج. بيد أن لهذا المدخل بعض المثالب لعل من أبرزها ما أوضحه سكوت Scott - مع أنه أحد رواد المدخل - في أن المنظمة تهتم فقط بأهداف الإدارة العليا، في حين تهمل أهداف أعضاء التنظيم، فضلاً على الجماعات الخارجية المتأثرة كالمستهلكين، والمنتفعين، كما أنها تلغى الأهداف وثيقة الصلة بالمسؤولية الاجتماعية، وتهمل الإجراءات غير الرسمية التي تحدث بين أعضاء التنظيم، وبالمثل أوضح ميرتون Merton أن هذا المدخل يفضل الطبيعة المتناقضة للأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها، كما أنه يلغى دور البيئة الخارجية في تحديد مستوى الفاعلية.

ب- مدخل موارد المنظمة Systems Resource Approach : ومن أبرز رواده يشتمان وسيشور Yuchtman & Seashore ، وبفينير وسالانيك Pfeffer & Salanick ويتناول هذا المدخل الفاعلية بحسبانها تعبّر عن مركز المنظمة التفاوضي مع البيئة أو قابليتها النسبية أو المطلقة في استغلال البيئة الخارجية من أجل الحصول على الموارد المادية والبشرية، واستخدامها بشكل فعال لتحقيق الأهداف. ولقد أشار

يشتمان وسبيشور Yuchtman & Seashore إلى أن زيادة قدرة المنظمة في الحصول على الموارد يفضي إلى زيادة قدرتها في تحقيق الأهداف الرسمية والشخصية لأعضاء التنظيم. وبالمثل يعتبر كل من بيفير وسانانيك Pfeffer & Salanick أن البيئة الخارجية لها تأثير جد كبير، ومستمر في أنشطة المنظمة وأهدافها، كما أن لهذا المدخل أيضا بعض المثالب من أبرزها ضعف هذا المدخل في قياس فاعلية المنظمة، وذلك على اعتبار أن عملية الحصول على الموارد تمثل جانباً واحداً للفاعلية، فضلاً على أن هذه الموارد لا تكون ذو قيمة مالمة ترتبط بوجود أهداف محددة للمنظمة، ومع الأخذ في الاعتبار أيضاً أن هذه الموارد المطلوبة تتباين من منظمة لأخرى، ووفقاً لطبيعة نشاط المنظمة، ومصادر التمويل المتاحة. وفي نفس السياق فقد أوضح بريز Price أنه من خلال هذا المدخل نجد ثمة صعوبة في إجراء المقارنات بين فاعلية المنظمات نظراً لاختلاف طبيعة الموارد المخصصة لأغراض المنظمات المختلفة.

ج- مدخل العمليات Process Approach: ويعتبر بینز Bennis، وأرجرس Argyris من أبرز رواد هذا المدخل الذي يتناول الفاعلية باعتبارها مفهوماً مساوياً أو موازياً "للصحة التنظيمية Organizational Health" التي تعني قدرة المنظمة على المحافظة على نظام فعال للأنشطة، والعمليات الداخلية، والإجراءات الخاصة بأداء العمل المطلوب لتحقيق الأهداف. ويتميز هذا المدخل عن المداخل السابقة من حيث كونه يركز على العمليات الداخلية، واتخاذ القرارات التي تقضي إلى الانسجام والتسييق، والرقابة الفعالة المستخدمة بين وحدات، وأجزاء المنظمة وصولاً لتحقيق غاياتها الأساسية، ومن ثم فهو يركز على الوسائل وليس الغايات أو الموارد. وفي نفس الإطار يبين ستيرز Steers أن هذا المدخل يقلل من فرص التناقض الحادث بين الأهداف والموارد المخصصة لإنجازها. وبالمثل يرى بيفير Pfeffer أن من مزايا هذا المدخل أنه يساهم في معالجة تفصيلات الإدارة، وإدراك طلبات أعضاء التنظيم، واتخاذ القرارات المناسبة. في حين يرى سكوت Scott أن أكثر مثالب هذا المدخل يكمن في صعوبة القيام بمراقبة جميع الأنشطة والإجراءات الداخلية للمنظمة، فضلاً على ارتفاع تكاليف جمع البيانات المتعلقة بهذه العمليات.

٤ - المدخل البيئي Ecological Approach : ويعرف هذا المدخل أيضاً بـمدخل الرضا والمشاركة Participative Satisfaction Approach، ومن أبرز رواده ملرش March وسايمون Simon ويتناول الفاعلية بحسبها تعبير عن قدرة المنظمة على مواجهة حاجات ومتطلبات أعضاء التنظيم والجماعات الاستراتيجية المستفيدة والمتاثرة بالمنظمة، بمعنى أنه كلما استطاعت الإدارة العليا صياغة أهداف تلبى مصالح أعضاء التنظيم وتحقق نوعاً من التوازن في المصالح، فإنها تتمكن من تحقيق أداء اقتصادي أفضل. ومن هنا فقد انشغل رواد هذا المدخل بالكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق نوع من التوازن بين أهداف المنظمة وأهداف أعضاء التنظيم بحيث يفضي ذلك إلى تحقيق أهداف البقاء والنمو التنظيمي، ولعل ذلك هو ما كان مفاده ظهور نظرية "التوازن التنظيمي Organizational Balance". هذا وتمثل قناعة العاملين بالمنظمة والمستفیدین منها أبرز مزايا هذا المدخل. في حين أن من أكثر مآخذه تجاهله لدور البيئة والتغيرات التكنولوجية السريعة الحادثة في البيئة مما قد يفضي إلى التأثير في درجة قناعة أعضاء التنظيم، ومستوى الأداء المطلوب. وفي نفس السياق أوضح كاننكهام Cunningham (٣١ : ٤٦٣ - ٤٧٤) أن ثمة سبعة مداخل يمكن من خلالها دراسة فاعلية المنظمات هي :-

- ١- **مدخل الأهداف** : الذي يركز على قدرة المنظمة في إنجازها أهدافها.
- ٢- **مدخل الموارد أو النظم** : ويتناول هذا المدخل المنظمة بحسبها شبكة للعلاقات بين الأنظمة الفرعية، وبين مخرجات النظام التي تكون مدخلات لنظم فرعية أخرى. وتتحقق فاعلية المنظمة من خلال درجة تحقيق الانسجام والتأثير المتبادل بين الأنظمة الفرعية.
- ٣- **مدخل العمليات الإدارية** : ويتم تقييم الفاعلية من خلال قدرة المنظمة على الأداء المناسب والمطلوب للوظائف الإدارية في المنظمة مثل : صنع القرار، والتخطيط، والموازنة.
- ٤- **مدخل التطور التنظيمي** : ويتناول الفاعلية من خلال مشاكل التنظيم، وتجديد القدرات للعاملين على كافة الأصعدة والمستويات.

٥- مدخل المساومة : ويرتبط بعملية التبادل والتفاعل بين الأفراد والجماعات ومن ثم السعي بغية تحقيق أهداف متنوعة .

٦- مدخل التركيب الوظيفي : ويمثل محاولة لفهم نماذج التركيب الحديثة أو تلك التي طورتها المنظمة من أجل النمو والمحافظة على نفسها أو استمرارها وبقائها.

٧- المدخل الوظيفي : وتتحدد الفاعلية من خلال النتائج التي حققتها المنظمة بالقيام بأنشطتها على الوجه الأكمل.

أما فيما يختص بالأبعاد (المؤشرات) التي يمكن من خلالها التعبير عن الفاعلية وأدوات تحديدها (قياسها).

فيمكننا الرجوع إلى الأدبيات التي أجريت في العديد من المنظمات المجتمعية، ومنها التعليمية سينا الجامعية حيث نهضت على عدد من الأبعاد (المؤشرات) ووصفتها : فقد أعتمدت دراسة كل من أوزبورن وهانت O'sborn & Hunt (٥٢) : ٢٣٧ - ٢٣٨ على الأداء للعاملين بالمنظمة ليكون بعدها للفاعلية. كما اتفقت دراستا كل من ماهوني Mohoney (٤٧) : ٨١ وواتيز وزملائه Weitzee et al. (٦٣) : ٣٩ على اعتماد الأبعاد التالية للدلالة على الفاعلية : التطوير والمرونة، والاشراف الديمقراطي، والتماسك، والانتقاء والتتويع، والموثوقية والمساومة، وتأهيل وتنمية المدراء، والتأكيد على النتائج، والتنسيق واللامركزية، والفهم والتقويض، وإدارة الصراع، وتحطيم القوى العاملة ، والتعاون والأداء الدعم والاتصال، والدوران والمبادرة. كما حدد مورو Marrow (٤٦) : ٥٠ ثلاثة أبعاد هي : إنجاز الأهداف، واستحسان المرء وريسين ورضاه، والاستحسان الجاني من قبل المستفيدين من المنظمة، أما موريس ودنين Moores & Dunean (٤٩) : ٧١ فقد وصفوا الفاعلية من خلال متغيرات اقتصادية هي : الأداء المالي والنمو في الدخل والربحية خلال السنوات الخمس الأخيرة والعائد من المبيعات، والعائد من رأس المال المستثمر. في حين عبر ستيرز Steers (٥٧) : ٥٤٩ عن الفاعلية بالأبعاد : التكيف والمرونة، والإنتاجية والرضا، واكتساب الموارد، والتحكم في البيئة والتطوير والكفاءة، والاحتفاظ بالعاملين، والتكميل والاتصالات المفتوحة. أما أنجليو وبيري Angle & Perry (٥) : ٢٢ فقد عبرا عن الفاعلية بتدوير الأفراد أو أحالهم (معد

مخادرة الوظيفة)، وارتفاع أداء العاملين، والغياب، والتکلیف التنظيمي. كما أشار العمر (١١٩: ١٧) إلى أن اهتمام الباحثين في مجال فاعلية المنظمات بدراسة الرضا الوظيفي ينبع من تأثيره الكبير على حسن الاستفادة من الموارد البشرية ولتأثيره الفاعل على الإنتاجية، وحسن أداء العمل، كما أن الاهتمام بالرضا ينبع من أن له العديد من الآثار الإيجابية حيث تؤدي إلى زيادة الالتزام في المنظمة والتخفيف من حدة ضغوط العمل.

وفيما يتعلق بأبعاد الفاعلية في المنظمات التعليمية خاصة الجامعات نجد أن ذلك هو ما عبر عنه كل من كولترن وكلويك Coltrin & Clueck (٣٠: ١٠٤ - ١٠٥) وعن طريق بعدي رضا أعضاء هيئة التدريس وإنتاجية البحث العلمي. كما اعتمدت دراسة هل وفرانش Hill & Franch (٤٠: ٥٥٤) على رضا أعضاء هيئة التدريس والمخرجات المهنية وإدراك إنتاجية القسم العلمي والكلية بصفة عامة، وبالتالي فقد نهضت دراسة جاوك وزملائه Jauch et al (٤١: ٨٧) على إنتاجية البحث العلمي كمؤشر لفاعلية المنظمة، كما أوضح كاميرون Cameron من خلال الدراستين التي قام بها (٢٨: ٣٠ - ٣٢) (٢٩: ١٠ - ١٢) أن أبعاد الفاعلية هي : الرضا العام عن الطلبة، والتطور الأكاديمي والمهني للطلبة، ورضاء العاملين في الإدارة والأقسام والنظام المفتوح (الرضا عن التفاعل بين البيئة والمنظمة)، والقدرة على استثمار الموارد والصحة التنظيمية، والتطور النوعي للقسم الأكاديمي والكلية. وبالتالي فعلى صعيد الدراسات والمؤتمرات العربية : نجد أن دراسة توق وزاهر (٣١: ١٩) قد اعتمدت الإنتاجية والدرج الوظيفي الأكاديمي، وظروف العمل بالأقسام والرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس كأبعاد لفاعلية، كما نهضت دراستا العريض (٣٦: ٤) (٥١: ٤) على أن إنتاجية عضو هيئة التدريس ورضاءه عن عمله تمثل أبرز مظاهر تقويم فاعلية الأستاذ الجامعي، ومن ثم تعتبر من أهم أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية، كما أشار عايش زيتون (٤١: ١٠) إلى أن إنتاجية عضو هيئة التدريس، والمناخ الجامعي العلمي المناسب، وتوفير الفرص المناسبة لنموه المهني ورضاءه الوظيفي عن راتبه تمثل أهم أبعاد فاعلية الجامعية التي يعمل بها، كما أوضح أبو مغلي وأخرون (١١٧: ٧) إلى أن إنتاجية عضو

هيئة التدريس وتحقيق الأهداف الجامعية، وظروف العمل المحيطة بعضو هيئة التدريس وراتبه تمثل أهم مؤشرات الفاعلية الجامعية، كما أوضحت دراسة آل ناجي (١٨ : ٥٢ : ٧٧) أن إنتاجية عضو هيئة التدريس والرضا العام عن العمليات الجارية في المجتمع الجامعي، ومقدار الحوافز المقدمة لعضو هيئة التدريس (الامتيازات الإضافية)، ورغبتة في العمل تعد كلها من أهم أبعاد أو مؤشرات الفاعلية الجامعية، وعلى صعيد المؤتمرات فقد اعتمد مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي، الواقع واستشراف المستقبل (٢٠٠٢ : ١ - ٨) على الإنتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس كأحد المحاور الرئيسية للمؤتمر وباعتباره أحد أبعاد فاعلية المنظمات البحثية.

وهكذا يمكن القول بأن أدبيات التنظيم الإداري والدراسات التي أجريت بهدف تحديد أبعاد أو مؤشرات الفاعلية في المنظمات المجتمعية عموماً، والتعليمية الجامعية على وجه الخصوص، قد أسفرت عن وجود تقاطعات وتشابكات فيما يتعلق بأبعاد الفاعلية إلا أنها التقت وتمالت عند نقاط معينة، تعدد من أبرز أبعاد فاعلية المنظمات الجامعية وهي : الإنتاجية لعضو هيئة التدريس، وتحقيق الأهداف الجامعية، وظروف العمل، والتدرис والرضا العام الذي يشعر به عضو هيئة التدريس تجاه عمله.

هذا ومن ناحية أخرى فلقد كان من المنطقي وكرد فعل لهذه الحركة النشطة في مجال تطوير الدراسات التي استهدفت التعرف على أبعاد فاعلية المنظمات المجتمعية إلى بزوج ونضوج العديد من الأدوات التي اكتسب طابع الثبات والمعقولية، والتي أمكن من خلالها تحديد مستوى فاعلية المنظمات عن طريق عدد من المؤشرات والأبعاد، ولعل ذلك هو ما ظهر في الأدبيات التربوية التنظيمية التي أولت اهتماماً لدراسة الفاعلية، ومن هذه الأدوات ذكر ما يلي :-

١- أداة كولتن وكلوبك Cotrion & clueck (٣٠ : ١٠٣ - ١٠٥).

وتعتبر هذه الأداة محاولة علمية للكشف عن أبعاد الفاعلية في المنظمات التعليمية الجامعية، وذلك من خلال بعدي : الرضا Satisfaction ، والإنتاجية Productivity وتفصيلاتها على النحو التالي :

أ - الرضا : والذي تم تحديده (قياسه) من خلال رضا أعضاء هيئة التدريس بالجامعات عن الإدارة وأسلوب عملها، ومدى توفيرها للمقومات الجامعية والرضا العام عن المركز أو المكانة التي يحتلها عضو هيئة التدريس.

ب - إنتاجية أعضاء هيئة التدريس ويتم احتسابها وفقاً للمعادلة التالية :
مؤشر وزن المنشور (العمل البحثي أو التأليف) = $\frac{أ + ب}{٥}$

س

حيث أن (أ) يعبر عن عدد البحوث والدراسات التي نشرت في المجلات العلمية في السنوات

الخمس الأخيرة من عمل عضو هيئة التدريس بالجامعة.

(ب) وتعبر عن عدد الكتب المؤلفة أو المترجمة التي نشرت في السنوات التي مضت منذ

حصول عضو هيئة التدريس على أعلى مرتبة علمية .

(س) وتعبر عن عدد السنوات التي مضت منذ حصول عضو هيئة التدريس على أعلى

مرتبة علمية.

٢ - أدلة هل وفرانش Hill & french (٤٠ : ٥٥٤ - ٥٥٥) وهذه الأدلة تتراوح الفاعلية من خلال أبعاد ثلاثة هي :-

- الرضا : ويشتمل هذا البعد على قياس استجابة أعضاء هيئة التدريس تجاه ظروف العمل والمناخ الأكاديمي والعلاقات بين أفراد الأقسام العلمية، والعلاقة بإدارة القسم (رئيس القسم الأكاديمي).

- المخرجات المهنية : وتتضمن هذا البعد خمسة عناصر وثيقة الصلة بالمساهمة في الحقل الأكاديمي مثل : إتمام الأطروحة Dissertation، نشرها، عدد الدراسات والبحوث المنشورة، عدد الدراسات والبحوث المقدمة في مداولات أو لقاءات أو مؤتمرات مهنية متخصصة.

- الإنتاجية : وذلك من خلال التحقق من إنجاز الأهداف الخاصة التي تسعى الكلية إلى تحقيقها في الميادين الأكademie، وكذلك التتحقق من إنجاز الأهداف الأولية والثانوية التي يسعى القسم الأكاديمي إلى تحقيقها مقارنة بالأقسام الأخرى.

- ٣ - أداة جاوك وزملائه Jauch et al: (٤١ : ٨٧)

وحيث استخدمت هذه الأداة مؤشر الإنتاجية للتعبير عن الفاعلية، وذلك من خلال الإنتاجية الخاصة بالبحث الأكاديمي، التي تم قياسها بأساليبين الأول منها موضوعي: وذلك بحساب عدد الكتب، والبحوث المنشورة لعضو هيئة التدريس في السنوات الخمس الأخيرة (المعدل السنوي). أما الأسلوب الثاني فهو ذاتي: وذلك من خلال سؤال (الاستعلام) من عضو هيئة التدريس لمقارنة ما قام به الآخرين من نفس العمر، والتدريب، ومعدل نجاحهم في إنجاز أهداف البحث والإبداع فيه، وإنتاجيته. وما تم إنجازه من الأبحاث أو الدراسات عموما.

وعلى صعيد الأدوات العربية فقد نهضت دراسة توق و Zaher (٣٢ - ٣٥ : ١٩) على مؤشر الإنتاجية للتعبير عن فاعلية عضو هيئة التدريس، والقسم، والكلية، وذلك من خلال ثلاثة محيطات :-

١- المنشورات العلمية (الكم والكيف) وتشمل مجموعة المنشورات العلمية التي ينشرها الباحث، وتتضمن الأبحاث والدراسات العلمية، والكتب المتخصصة أو المقالات العامة والتخصصية.

٢- التقدير والاعتراف العلمي Recognition ويرتبط بهذا المحك الإنجاز، ومكانة عضو هيئة التدريس في جامعة كبرى، ومعرفته وعلاقته بالعلماء الآخرين في الجامعات الأخرى (العربية الأجنبية)، وعدد الجوائز التشجيعية التي حصل عليها.

٣- محكّات أخرى مثل براءات الاختراع، وعضوية الجمعيات المهنية، وحضور المؤتمرات العلمية، والتدريس والتحكيم بالجامعات الأجنبية.

الدراسات السابقة:-

بالإضافة إلى ما سبق توظيفه من دراسات عربية وأجنبية في الجزء السابق. فقد تمكّن الباحث من حصر بعض الدراسات الأخرى التي تناولت كل من متغيري الدراسة الحالية الالتزام التنظيمي، وفاعلية المنظمة على حده. وهذه الدراسات يمكن عرضها وتحليلها وعلى النحو التالي :-

أولاً : الدراسات التي تناولت الالتزام التنظيمي في المنظمات المجتمعية.

أ- الدراسات العربية

- دراسة عبد الرحيم القحطان (٥١٣ - ٣٢)

حيث استهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين الولاء التنظيمي، والصفات الشخصية، والأداء الوظيفي للعاملين بالمنظمات المختلفة في المملكة العربية السعودية، ومن أربع جنسيات هي الآسيوية والعربية وال سعودية والغربية، وقد أظهرت النتائج أن المجموعة الآسيوية تمثل أكثر المجموعات الأربع في متوسط الولاء التنظيمي (٥,١٦)، تليها المجموعة العربية (٤,٩٩)، ثم المجموعة السعودية (٤,٧٦)، وأخيراً المجموعة الغربية (٤,٧٥)، وذلك على مقياس الولاء التنظيمي السباعي، كما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الأداء الوظيفي بين المجموعات الأربع، كما بنيت النتائج أن ثمة علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي وذلك لدى عينة الدراسة كمجموعة واحدة.

- دراسة آدم غازي العتيبي (٢ : ١٠٩ - ١٣٣)

وقد استهدفت الدراسة معرفة الفروق في مستويات الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي لأكبر ثلاثة جنسيات عاملة في القطاع الحكومي، وتحديد أثر الولاء التنظيمي، والعوامل الشخصية (الجنسية، العمر، المؤهل، مدة الخدمة) على الأداء الوظيفي. هذا ولقد استخدم الباحث معامل الارتباط ليرسون في إيجاد العلاقة بين الولاء التنظيمي، والمتغيرات الشخصية، والأداء الوظيفي لعينة الدراسة، كما استخدم تحليل الانحدار المتعدد في إيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة، والولاء

التنظيمي من جهة، وتحديد أثر الولاء الصفات الشخصية على الأداء الوظيفي من جهة أخرى، كما تم استخدام اختبار شفيه لتحديد الفروق في متوسطات الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي وفقاً للجنسيات الثلاثة. هذا وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الجنسيات الثلاثة إذ تفوقت العمالة المصرية في مستوى الولاء التنظيمي، والأداء الوظيفي تلتها العمالة الأردنية على العمالة الكويتية. وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة عدة توصيات مفادها ضرورة العمل على رفع درجة الولاء التنظيمي والأداء الوظيفي لدى العمالة الكويتية.

- دراسة عبد الله الطجم (١٣ : ١٢٥ - ١٠٣)

وحيث هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل التنظيمية التي يراها أفراد العينة من العاملين ببعض الأجهزة الإدارية السعودية ويتوقع لها أن تؤثر في درجة الالتزام التنظيمي، وكذا تحليل العلاقة بين العوامل التنظيمية، ودرجة الالتزام التنظيمي، وما تتضمنه من عناصر، فضلاً على تحليل العلاقة بين العوامل الديموغرافية (كالسن والمستوى التعليمي والوظيفي وعدد سنوات الخبرة). هذا وقد تم استخدام عدد من قوائم الاستقصاء بغية قياس متغيرات الدراسة وعلى النحو التالي :-

- العوامل التنظيمية: حيث تم استخدام أسلوب تحليل الوقائع

الرجة Critical incidence Methodology

- الالتزام التنظيمي: وذلك من خلال استقصاء تضمن عدداً من الأسئلة حول الاندماج الذاتي identification ويعني الشعور بالفخر والاندماج العاطفي بالتنظيم وأهدافه، والارتباط involvement ويعني الاستعداد لبذل الجهد الشخصي لمصلحة التنظيم، والولاء Loyalty ويحدد درجة الانتفاء للمنظمة، والرغبة في البقاء بها. وقد تم استخدام طريقة التحليل العاملی وبأسلوب Varimax Rotation، كما تم استخدام معامل الارتباط لتحديد درجة الصلة بين المتغيرات الديموغرافية والالتزام التنظيمي. أما عن أبرز النتائج فكانت وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين تلك التغيرات والعناصر، فيما عدا العلاقة بين الاحتياجات الوظيفية، وعنصر الولاء التنظيمي فكانت العلاقة معنوية وسالبة، كما أظهرت النتائج وباستخدام تحليل

الانحدار المتعدد مدى إسهام بعض العوامل التنظيمية والديموغرافية في تفسير الالتزام التنظيمي، وعناصره والتباين بدرجته، كما أظهرت النتائج وباستخدام - T Test عدم وجود ارتباط بين عدد سنوات الخدمة والالتزام التنظيمي.

- دراسة فاطمة محمد السيد (١٥٣ : ١٥٨ - ١٩٨)

وهدفت إلى الوقوف على مدى التزام الموجة التربوي بمرحلة التعليم الثانوي العام بمسؤولياته المهنية، ومحاولة التعرف على أسباب تخلي بعض الموجهين عن الالتزام ببعض المسؤوليات على الرغم من أهميتها، وبيان السبل التي تؤدي في إزالة هذه الأسباب. وقد تم استخدام استبيان حول تحديد أهم مسؤوليات الموجة التربوي استطلاع رأي المدرسين عن مدى التزام موجهي المواد التربويين بهذه المسؤوليات في محافظات الفيوم، وبني سويف، والجيزة. وخلصت الدراسة إلى عدم التزام أكثر الموجهين بمساعدة المعلمين على تحقيق، وفهم أهداف المرحلة التعليمية والمناهج الدراسية، وأساليب التدريس، والوسائل التعليمية، والأنشطة التعليمية، والبرامج التربوية. ولعل ذلك ما معناه قصور ونقص في الإشراف والتوجيه، الأمر الذي أرجعته الدراسة إلى عدة أسباب منها : أن النظام الذي يتبع في اختيار الموجة المنحصر في المؤهل الدراسي، والأكاديمية، والتقديرات الفنية، وحضور دورة تربوية هي أمور غير كافية لاختيار الموجة والذي ينبغي أن يتعدي ذلك إلى الكفايات المهنية والنمو العلمي والخبرة.

- دراسة فضل صباح الفضلي (١٦ : ٧٥ - ١٢١)

حيث سعت الدراسة إلى التعرف على درجة تأثير طبيعة العمل، وعلاقاته ما بين الرئيس وتابعه على مستوى الالتزام التنظيمي لدى بعض العاملين في الجهاز الإداري الحكومي بدولة الكويت، وكذا طبيعة العلاقة فيما بين الالتزام التنظيمي، للعاملين وبعض المتغيرات الديمografية (النوع والعمur والمؤهل العلمي و مدة الخدمة والمركز الوظيفي). هذا وقد اعتمدت الدراسة على استبانة مكونة من عدة أجزاء أولها : الجزء الخاص بجميع البيانات المرتبطة بالصفات الديموغرافية والثاني : المتعلق بمتغير الالتزام التنظيمي وكافة عباراته مستمدة من الأداة

المستخدمة في دراسة بورتر وزملائه Porter et al; وفقاً لمقياس خماسي والثالث : اخْتَصَّ بِقِيَاسِ عَلَاقَةِ الرِّئِيسِ بِتَابِعِيَّةِ . وَفِيمَا يَتَعَلَّقُ بِأَبْرَزِ النَّتَائِجِ فَلَقَدْ أَظَهَرَ مُعَامَلَ رَبَّاطٍ بَيْرُسُونَ عَنْ وَجُودِ عَلَاقَةٍ إِيجَابِيَّةٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ فِيمَا يَبْينُ عَلَاقَاتِ الْعَمَلِ بَيْنِ الرِّئِيسِ وَتَابِعِيَّةِ وَالالتَّزَامِ التَّنظِيمِيِّ كَمَا أَظَهَرَتِ نَتَائِجُ تَحلِيلِ التَّبَيَّنِ وَجُودَ فَروقٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ عَلَى مَسْتَوِيِّ الالتَّزَامِ التَّنظِيمِيِّ . فِيمَا يَبْينُ الْمُتَغَيِّرَاتِ الْدِيمُوغرَافِيَّةِ . أَمَّا نَتَائِجُ تَحلِيلِ (كَا^٢) فَقَدْ أَكَدَتْ عَلَى وَجُودِ فَروقٍ مَعْنَوِيَّةٍ فِي مَتَوَسِّطَاتِ الالتَّزَامِ وَفَقَدْ لَمَخْتَلِفَ فَنَاتِ الْمُتَغَيِّرَاتِ الشَّخْصِيَّةِ، وَأَبْرَزَتْ نَتَائِجُ اخْتِبَارِ "تَ" وَجُودِ فَروقٍ مَعْنَوِيَّةٍ فِي مَتَوَسِّطَاتِ الالتَّزَامِ التَّنظِيمِيِّ لَدِيِّ الذُّكُورِ وَالْإِنْاثِ، كَمَا كَشَفَتِ النَّتَائِجُ أَنَّ مَسْتَوِيِّ الالتَّزَامِ التَّنظِيمِيِّ لَدِيِّ الإِنْاثِ أَعْلَى مِنْهُ لَدِيِّ الذُّكُورِ خَاصَّةً بَيْنِ أَصْحَابِ الْمُؤَهَّلَاتِ الجَامِعِيَّةِ، وَهَذِهِ النَّتِيَّةُ كَانَ لَهَا أَثْرٌ وَاضِعٌ فِي الْدَرَاسَةِ الْحَالِيَّةِ خَاصَّةً مِنْ حِيثِ إِهْمَالِ تَأْثِيرِ مَتَغِيرِ الجنسِ عَلَى الالتَّزَامِ التَّنظِيمِيِّ لِأَعْضَاءِ هَيْنَةِ التَّدْرِيسِ.

- دراسة عبد الله العمرى (٩٠ : ١١١ - ١٣١)

وَهَدَفَتِ الْدَرَاسَةُ إِلَى اخْتِبَارِ صَحَّةِ الْعَلَاقَةِ بَيْنِ أَنْمَاطِ الْقِيَادَةِ، وَالْوَلَاءِ التَّنظِيمِيِّ لِأَعْضَاءِ هَيْنَةِ التَّدْرِيسِ بِجَامِعَةِ الْمَلَكِ سَعْوَدِ بِالْرِيَاضِ وَنَهَضَتْ تَلْكَ الْدَرَاسَةُ عَلَى أَدَاءِ بُورِتَرِ وَزَمْلَانِهِ Porter et al; وَمِنْ خَلَلِ اسْتِخْدَامِ أَسْلُوبِ الْاِنْحَدَارِ الْمُتَعَدِّدِ تَوَصَّلَتِ الْدَرَاسَةُ إِلَى وَجُودِ عَلَاقَةٍ سُلْبِيَّةٍ مَعْنَوِيَّةٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ بَيْنِ النَّمَطِ الْقِيَادِيِّ التَّرَسِليِّ، وَالْوَلَاءِ التَّنظِيمِيِّ، كَمَا تَوَصَّلَتْ إِلَى وَجُودِ عَلَاقَةٍ إِيجَابِيَّةٍ ذَاتِ دَلَالَةٍ إِحْصَائِيَّةٍ بَيْنِ النَّمَطِ الْقِيَادِيِّ التَّرَسِليِّ، وَالْوَلَاءِ التَّنظِيمِيِّ، كَمَا أَظَهَرَتِ نَتَائِجُ الْدَرَاسَةِ أَنَّ أَعْضَاءَ هَيْنَةِ التَّدْرِيسِ يَدْرُكُونَ النَّمَطَ الْقِيَادِيَّ الْمُتَبَعَ فِي الْقَسْمِ الْأَكَادِيمِيِّ، كَمَا أَظَهَرَتِ الْدَرَاسَةُ أَنَّ مَسْتَوِيِّ الْوَلَاءِ التَّنظِيمِيِّ لَدِيِّ أَعْضَاءِ هَيْنَةِ التَّدْرِيسِ عَالٌ وَيُمْكِنُ تَفْسِيرُ ذَلِكَ بِأَنَّ هَوْلَاءَ الْأَعْضَاءِ يَنْتَمُونَ إِلَى طَبَقَةِ عَالِيَّةٍ مِنَ الْمَجَمِعِ، وَيَرْتَبِطُونَ بِمَؤْسَسَةِ عَلَمِيَّةٍ وَعَرِيقَةٍ وَبِالْتَّالِي يَعْتَزِزُ أَعْضَاءُهَا بِالْاِنْتِمَاءِ إِلَيْهَا وَالْحَرَصُ عَلَى الْإِسْتِمَارَ فِي الْبَقاءِ وَالْعَمَلِ فِيهَا.

وقد حاولت الدراسة التعرف على أثر إدراك الأفراد للدعم التنظيمي كمتغير وسيط على العلاقة بين الالتزام التنظيمي الوج다اني، وبعض المتغيرات الموقعة ممثلة في العدالة التنظيمية ودرجة الاستقلالية في العمل، كما هدفت أيضاً إلى التعرف على العلاقة بين هذه المتغيرات وإدراك الأفراد للدعم التنظيمي من خلال بناء نماذج انحدار متعددة المتغيرات والمراحل. هذا ولقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود عوامل ارتباط جوهري موجب بين إدراك الأفراد للدعم التنظيمي والمتغيرات المستقلة ممثلة في العدالة التنظيمية ودرجة الاستقلالية، وكذلك توجد نفس علاقة الارتباط بين الالتزام التنظيمي الوجدااني والمتغيرات المستقلة المذكورة وأيضاً إدراك الأفراد للدعم التنظيمي، وأنه يوجد ارتباط موجب ضعيف بين متغير السن والالتزام الوجدااني.

بـ- الدراسات الأجنبية :

- دراسة جيرين وماتشن Green & Hatch (٣٦: ٨ - ١٢) حيث استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين أخلاقيات العاملين واتجاهاتهم، وعلاقتها بالالتزام التنظيمي، هذا وقد أظهرت نتائج الدراسة أهمية البيئة التنظيمية في إيجاد جو من الثقة، والاستثمار في التدريب، وتفويض الصالحيات والسلطة لتذويب الفجوة بين المستويات الإدارية. وأوصت الدراسة بأنه يجب عدم النظر إلى تدريب العنصر البشري على أنه تكاليف يجب خفضها، بل موارد ومصادر ثمينة يجب استثمارها وتطويرها نظراً لما لها من مردود كبير على أداء المنظمات في المجتمع وبقاءها.

- دراسة بالفور و ويشرل Balfour & Wechsler (٣٥٥: ٢٤) : حيث استهدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة في الالتزام التنظيمي للعاملين بالمنظمات الخدمية وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الموظفين يقوى لديهم نوع من الارتباط والرغبة في البقاء بالهيئات أو المنظمات إذا كانت البيئة التنظيمية تستجيب لقيم واتجاهات الفرد الاجتماعية. وأوصت الدراسة بضرورة تحقيق الالتزام التنظيمي للأفراد داخل المنظمات الخدمية التي لا تستهدف الربح حتى يزداد ارتباط هؤلاء الأفراد بمنظماتهم وتحقيق أهدافها.

- دراسة سفيري Savery (٥٦ : ١٢ - ١٨) وقد دارت الدراسة حول علاقات العمل، ونمط القيادة ومدى تأثيرها على الالتزام التنظيمي للعاملين، وقد توصلت الدراسة إلى أن نمط القيادة الديمقراتية يفضي إلى زيادة الالتزام التنظيمي، ومن ثم ارتفاع درجة الرضا الوظيفي للعاملين بالمنظمة، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على إيجاد بيئة عمل تتسم بالعلاقات الإنسانية الجيدة من الاتصالات، وتبادل الرأي والمشورة بين جميع الأفراد العاملين بالمنظمة حتى يزداد مستوى الالتزام أو الولاء التنظيمي للعاملين بهذه المنظمة.

- دراسة كيرشمير Kirchmerer (٤٤ : ٧٦ - ٨٣).

وقد هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الالتزام التنظيمي، وبعض العوامل الديمغرافية كالعمر، والخبرة، والمستوى التعليمي، والمنصب الوظيفي. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها عدم وجود علاقة بين الثقافة والخبرة في المجموعات المتباينة، وكانت العلاقة قوية بين الخبرة القصيرة، والالتزام التنظيمي بين المجموعات غير المتجانسة فيما يتعلق بالجنس. بينما كانت العلاقة قوية بين الخبرة وترك العمل فيما يتعلق بالعمر والمستوى التعليمي ونمط الحياة.

- دراسة ليو Liou (١٢٥٩ : ٤٦)

واستهدفت الدراسة التعرف على العلاقة بين الالتزام التنظيمي وعدد العوامل التنظيمية والشخصية والمهنية وأسفرت الدراسة عن وجود علاقة بين الالتزام والثقة بالرؤساء والشعور من قبل العاملين بأنهم يتمتعون بالأمانة والنزاهة. فسرت الدراسة هذه النتيجة بضرورة وجود بيئة تنظيمية تمتاز بعلاقات الثقة والاحترام بين جميع العاملين على مختلف المستويات.

- دراسة بروت وكورن Brett & Corn (٢٦١ : ٢٦)

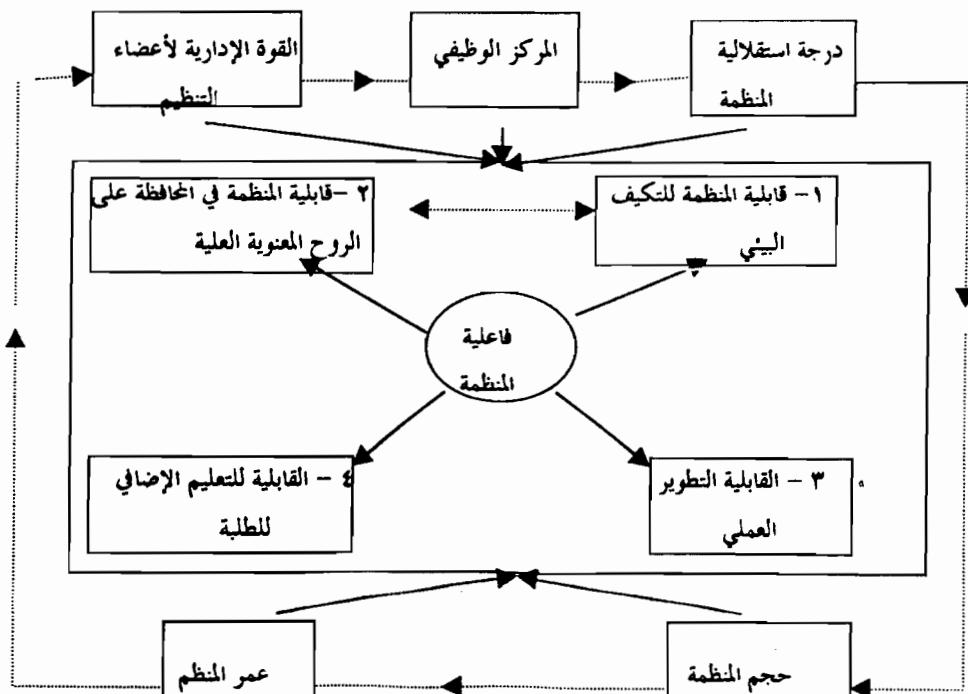
وحاولت الدراسة التعرف على العلاقة بين الالتزام التنظيمي والمكافآت النقدية والرضا الوظيفي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أبرزها وجود علاقة قوية بين الالتزام التنظيمي والأداء للأشخاص الذين لديهم متطلبات متدينة للمكافآت النقدية عن أولئك الأفراد الذين لديهم

متطلبات عالية. وأن الأفراد الذين لديهم متطلبات عالية يتكون لديهم مستوى عال من الالتزام التنظيمي لو حصلوا على هذه المتطلبات ودرجة تفوق مستوى الالتزام التنظيمي لأصحاب المتطلبات المتدنية.

ثانياً : الدراسات التي تناولت فاعلية المنظمات.

أ- الدراسات العربية :

- دراسة فضل حميد الدليمي (١٤ : ٥١٩ - ٤٧٣) : وحيث استهدفت تكوين إطار عمل استكشافي لفاعلية الجامعات والمعاهد العليا في العراق لتحقيق أهدافها من خلال بناء نموذج افتراضي ينص على أن هناك اختلافاً في مجالات الفاعلية بالنسبة للمنظمات التعليمية وأبعادها تبعاً لوجود مجموعة المؤشرات التنظيمية المتمثلة في الحجم، وعمر المنظمة، والمركز الوظيفي والقوة الإدارية، ودرجة استقلالية المنظمة، ويفترض النموذج أيضاً وجود علاقة بين هذه المؤشرات وأبعاد الفاعلية، وتوصلت الدراسة من خلال إطارها النظري إلى بناء نموذج يوضح المؤشرات التنظيمية في مداخل الفاعلة وعلى النحو التالي :-



وفي الجزء الميداني من الدراسة والذي اشتمل على استقصاء تم بناؤه وفقاً للنموذج السابق وتم توزيعه على معاوني العمداء ورؤساء الأقسام في الكليات والمعاهد الفنية في مدينة بغداد ومن ثم فقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية:-

- أن هناك ارتباطاً موجباً بين حجم المنظمة، والقوة الإدارية لأعضاء التنظيم ودرجة استقلالية المنظمة من جهة، ومجال الفاعلية المتمثل في القدرة على التكيف مع البيئة الخارجية. ويعني ذلك تحديداً أن نمو المنظمة واتساعها وزيادة القوة الإدارية لأعضاء التنظيم وتحقيقها للاستقلال المالي والإداري يمكنها من التفاعل والسيطرة والتكيف مع المتغيرات الخارجية المؤثرة في بيئة عمل الجامعات والمعاهد. وخلصت الدراسة بعدة توصيات كان من أبرزها أن نموذج الدراسة قد أكد صحة منطوق النظرية الموقفية في مجال العلاقة بين الفاعلية والمؤثرات التنظيمية، وأن هناك الكثير من الغموض في نتائج هذه النظرية، مما يتطلب إجراء المزيد من البحوث المستقبلية.

- دراسة راتب السعو (٢١٢ - ١٧٢:٦) هدفت الدراسة إلى مراجعة الأدب التربوي الأمريكي في مجال الفاعلية التعليمية، وبيان ما يمكن للأقطار العربية أن تتبعه من أجل إصلاح أنظمتها التربوية وتطويرها وقد أوضحت الدراسة أن وصول المعلمين لمرحلة الالتزام يمثل أول درجات النجاح الفعلي لعملية التغيير والإصلاح، وإن ذلك لا يعني ضرورة اشتراكهم في تخطيط برنامج الإصلاح وإن كان ذلك يعتبر مهما إلا أنه محصلة لمجموعة من العوامل في مقدمتها تحمس الإدارة لعملية الإصلاح وبذل جهد متواصل قوي وممارستها لنوع من الضغط القوي المستمر على العاملين لحثهم على تبني أساليب وطرق تعليمية وبحثية جديدة. وعلى الرغم من أن هذا الضغط قد يقلل من التزام المعلمين لعملية التغيير في البداية، إلا أن هذا الالتزام سرعان ما يزداد سيمما حينما يكون مصحوباً بتشجيع الإدارة المستمر.

- دراسة أحمد سالم العمري (٤٥ - ١ : ١) :- حيث استهدفت التعرض لمدخل القيم المتنافسة باعتباره أحد المداخل الفكرية لدراسة الفاعلية، وحيث أوضح الباحث أن الذي طور هذا المدخل كوبن وروباخ Quinn & Rohrbaugh ١٩٨٣، كمحاولة

انتقادية للمداخل السابقة ولإعطاء نظرة شاملة للفاعلية التنظيمية تأخذ شكل الإطار التكاملـي الذي يحاول جمع المداخل الفكرية الأخرى، وينهض على فكرة قوامها أن المعايير التي تستخدـم في تقييم الفاعلية تعتمـد على طبيعة واهتمامـات الشخص ، وبالتالي فإنه لا غرابة أن ينظر أناس مختلفون إلى نفس المنظمة ويقيـمونها بطريقـة مختلفة تماماً، كما يفترض المدخل أنه لا يوجد معيار أمثل لتقييم فعاليـة المنظـمة. هذا ولقد توصلـت الدراسة من خلال شـفـقـتها الميدانـيـة الذي نهض على استقصـاء آراء الموظـفين في الأجهـزة الحكومية في الـرـياـضـ إلى أن الفاعـلـية التنـظـيمـية مـعيـارـ متـعدـدـ الأبعـادـ وليس أحـاديـ البعـدـ وـمنـ الأبعـادـ التيـ حـظـيتـ بـموـافـقةـ أـفـرادـ عـيـنةـ الـدـرـاسـةـ الرـقـابـةـ وـالـاسـتـقرـارـ وـالتـخـطـيطـ وـوضـعـ الأـهـدـافـ وـالـكـفـاءـةـ وـالـإـنـتـاجـيـةـ وـالـرـوـحـ تـمـعـنـويـةـ بـيـنـ العـامـلـيـنـ،ـ أـمـاـ الأـبعـادـ التيـ لمـ تـحظـ بـالـموـافـقةـ فـتـضـمـنـتـ النـمـوـ وـتحـصـيلـ المـوارـدـ وـالـمـروـنـةـ وـالتـكـيفـ،ـ كـماـ أـسـفـرـتـ الـدـرـاسـةـ عنـ وجـودـ فـروـقـ دـالـةـ إـحـصـائـيـاـ بـيـنـ بـعـضـ الـعـوـاـمـلـ الشـخـصـيـةـ مـثـلـ الـعـمـرـ وـالـمـرـتـبـةـ الـوـظـيفـيـةـ،ـ وـبعـضـ أـبعـادـ الفـاعـلـيـةـ كـالتـخـطـيطـ وـوضـعـ الأـهـدـافـ وـالـمـروـنـةـ وـالـرـقـابـةـ.ـ كـماـ طـرـحتـ الـدـرـاسـةـ مـجمـوعـةـ مـنـ التـوصـيـاتـ لـعلـ منـ أـهمـهاـ ضـرـورةـ تـواـصـلـ الـدـرـاسـاتـ الـمـسـتـقـبـلـةـ حـولـ الفـاعـلـيـةـ وـعـلـاقـتهاـ بـالـعـوـاـمـلـ التـنظـيمـيـةـ الـأـخـرىـ.

بـ- الـدـرـاسـاتـ الـأـجـنبـيـةـ :

- دراسـةـ كـيلـيـ Keeleyـ (ـ٤ـ٣ـ :ـ ٢ـ٧ـ٤ـ).ـ وـمـنـ خـلـلـهـ تمـ تـقـديـمـ النـمـوذـجـ المعـرـوفـ بـقـيـاسـ "ـالـعـدـلـ الـاجـتمـاعـيـ Social Justice scaleـ"ـ حيثـ يـنـظـرـ إـلـىـ الـمـنـظـمـاتـ الـتـعـلـيمـيـةـ عـلـىـ أـنـهـاـ أدـوـاتـ تـقـومـ بـخـدـمـةـ الـمـجـتمـعـ وـحلـ مشـاكـلـهـ،ـ فـيـ ضـوءـ ماـ يـقـدمـهـ لـهـاـ الـمـجـتمـعـ مـنـ موـارـدـ وـإـمـكـانـيـاتـ تـمـكـنـهاـ مـنـ تـحـقـيقـ ذـلـكـ،ـ وـقدـ أـجـرـىـ الـبـاحـثـ درـاسـتـهـ عـلـىـ مـجـمـوعـةـ مـنـ جـامـعـاتـ الـوـلـاـيـاتـ الـمـتـحـدـةـ الـأـمـريـكـيـةـ،ـ حيثـ تـبـيـنـ أـنـ المـقـايـيسـ التـقـليـديـةـ لـفـاعـلـيـةـ الـمـنـظـمـةـ غـيرـ مـجـدـيـةـ بـالـنـسـبـةـ لـوـحدـاتـ التـعـلـيمـ،ـ وـيـنـبغـيـ اـعـتـمـادـ مـقـايـيسـ الـعـدـلـ الـاجـتمـاعـيـ أوـ الـمـسـؤـلـيـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ الـذـيـ يـبـيـنـ دورـ الجـامـعـةـ فـيـ الـمـجـتمـعـ مـنـ خـلـلـ تـزـوـيـدـهـ بـالـخـبـرـاتـ وـالـمـهـارـاتـ لـتـحـقـيقـ الـقـدـمـ الـاجـتمـاعـيـ.

- دراسة كاميرون الأولى Cameron (٢٨ : ٥٩) وقم من خلالها إطاراً نظرياً شمولياً لفاعلية المنظمات التعليمية، حيث يعتمد هذا النموذج على مداخل الفاعلية المختلفة، وأوضحت الدراسة أن ثمة تسعه أبعاد رئيسية تمثل إطاراً عملياً لفاعلية المنظمة وتمثل في : درجة الانفتاح بين البيئة، والتفاعل مع المجتمع ، وصحة الإجراءات للتنظيم، والقابلية لتطوير الأقسام، والطلبة، والتطوير العملي، وقناة العاملين، والطلبة سواء بإجراءات المنظمة أو بالنظام التعليمي، وقدرة المنظمة على الحصول على مزيد من الموارد.

- دراسة كاميرون الثانية Cameron (٢٩ : ١٦) : وأجريت هذه الدراسة في (٤) منظمة تعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث استخدمت الأبعاد التي تم استخدامها في الدراسة الأولى في علاقتها بمجموعة من المتغيرات التنظيمية، ووجد أن المنظمات المستقلة في قراراتها ذات العمر، والخبرة الطويلة، والنمو المتزايد تكون فاعلة في إطار التكيف لمؤثرات البيئة الخارجية، والقدرة على التطوير العملي للأقسام والعاملين من معلمين وفنيين، كما أوضح الباحث أن هذه المنظمات فاعلة في مجال استخدام المواد الذاتية وتحقيق نسب معقولة من الرضا لدى أعضاء التنظيم والجماعات المستفيدة من المنظمة.

وبعد ... فإن نظرة تحليلية للدراسات السابقة تكشف لنا عن التالي :-

١- لقد أكدت معظم الدراسات سواء العربية أو الأجنبية أن موضوع الالتزام التنظيمي Organization Commitment يعد من المواضيع التي لاقت اهتماماً متزايداً في العقود الأخيرة من القرن العشرين وسوف يظل محل عناية واهتمام الباحثين في القرن الحادي والعشرين، لما له من علاقة بفاعلية المنظمات، ودرجة إنجاز العمل فيها، وبحسبيه مفهوماً تدعى حدود الارتباط المادي أو المعنوي مجرد ليصل إلى التأثير الواضح على طبيعة أداء وإنتاجية المنظمات من خلال ارتباط متغير الالتزام التنظيمي ارتباطاً وثيقاً بدرجة إقناع وإيمان الفرد بوجود وأهمية أهداف التنظيم واستعداده لبذل المزيد من الجهد لتحقيق تلك الأهداف.

٢- أن معظم الدراسات العربية مثل دراسة القطن، والعنيبي والعمري قد استخدمت مصطلح "الولاء التنظيمي Organization Loyalty" في عنوانها، في حين أن

دراسة كل من الطجم ، فاطمة السيد، الفضلي، ريان، قد استخدمت مصطلح "الالتزام التنظيمي" وترى الدراسة الحالية صحة استخدام مصطلح "الالتزام التنظيمي" وانطلاقاً من مسلمة مؤداتها : أن الدراسات السابقة مصدر السبق في تناول الموضوع قد استخدمت مصطلح "Commitement" للتعبير عن المقصود وحيث إن الولاء التنظيمي هو أحد الأبعاد العديدة التي يستدل بها على مستوى الالتزام التنظيمي في المنظمة، ولعل ذلك هو ما ظهر جلياً في الدراسات حتى تلك المعونة "بالولاء التنظيمي" ، هذا فضلاً عن أن تلك الدراسات قد استخدمت أداة بورتر وزملائه التي صممت أساساً بغية تحديد مستوى الالتزام التنظيمي بأبعاده في المنظمة.

٣ - أن معظم الدراسات العربية مثل : دراسة القطن ، ودراسة العتيبي والطجم في الكويت قد نهضت على الأداة التي صممها بورتر وزملائه لتحديد مستوى الالتزام التنظيمي في المنظمات والتي ترجمها القطن باعتباره صاحب الدراسة العربية في هذا الشأن، في حين أن الدراسة الحالية قد عربت وطوعت الأداة المستخدمة في دراسة كوردن وزملائه لتحديد مستوى الالتزام التنظيمي، وكذا الأداة المستخدمة في دراستي هل وفرانش، كولترن وكلويك لتحديد أبعاد فاعلية المنظمة.

٤ - من خلال تحليل الدراسات السابقة والتي تناولت موضوع الالتزام التنظيمي، نلاحظ أن غالبيتها قد استهدفت - وباستثناء دراستا فاطمة السيد والعمرى - عينات من العاملين في المنظمات الحكومية والهيئات في المجتمعات محل تلك الدراسات، الأمر الذي كان مفاده ندرة الدراسات الأجنبية والعربية التي استهدفت العاملين في الحق التعليمي. هذا فضلاً على أن هذه الدراسات خاصة العربية منها قد تناولت كلاً من متغيري الدراسة الحالية كل على حده. ومن هنا فالقول بأن الدراسة الحالية تحاول سد هذه الثغرة من خلال دراستها لموضوع الالتزام التنظيمي لأستاذ الجامعة وعلاقته بفاعلية المنظمة الجامعية واحتضنت بذلك جامعة الإسكندرية كنموذج لهذه المنظمات الجامعية في البيئة المصرية .

-٥- أن الدراسة الحالية وعلى عكس الدراسات السابقة- لم تحاول الكشف عن الفروق بين أفراد العينة وعلى أساس متغير الجنس (ذكور وإناث) واستنادا على أن عينة الدراسة يمثلون عينة متجانسة من حيث مستوى التزامهم التنظيمي، فهم يعملون في منظمة واحدة ويسعون إلى تحقيق أهداف موحدة ويختضون لظروف واحدة من الضغوط والمزايا والراتب بصرف النظر عن متغير الجنس ويعملون وفقاً لأعراف وتقالييد وقوانين جامعية واحدة، وكل هذا كان انطلاقاً مما توصلت إليه دراسة القضلي من أن مستوى الالتزام التنظيمي عند الإناث لا يقل عن الذكور - إن لم يفقه - خاصة لدى أصحاب المؤهلات الجامعية وما بعدها.

الدراسة الميدانية :-

أداة الدراسة :-

لقد نهضت الدراسة الحالية على استبيان تم تصميمه - وكما سبقت الإشارة- اعتماداً على الأدوات المستخدمة في دراسة كل من كوردن وزمانه، هل وفرانش، وكولترن وكلويك، وذلك بعد تعريبها وتطويعها لتلاءم مجال وطبيعة الدراسة الحالية.

وعليه فقد تكون الاستبيان من محورين بخلاف البيانات الأساسية. حيث تم التركيز في المحور الأول على أبعاد الالتزام التنظيمي والتي تم التعبير عنها بـ (٣٠) فقرة منها : (٦) فقرة تعبر عن الولاء ، (٧) فقرات تعبر عن المسؤولية ، (٤) فقرات تعبر عن الرغبة في العمل ، (٣) فقرات تعبر عن الإيمان بأهداف المنظمة الجامعية. أما المحور الثاني : فكان متعلقاً بفاعلية المنظمة الجامعية وأبعادها وقد تضمن (٤٧) فقرة منها : (٦) فقرات تعبر عن الإنتاجية (١٠) فقرات تعبر عن تحقيق الهدف، (٣١) فقرة تعبر عن بعد الرضا الوظيفي العام وفقرات هذا البعد مقسمة إلى (٦) فقرات معبرة عن الإشراف، (٥) فقرات تعبر عن الترقية أو الترفيع، (٣) فقرات تعبر عن ظروف العمل ، (٤) فقرات تعبر عن التدريس، (٤) فقرات تعبر عن الراتب، وفقرتان عن الامتيازات الإضافية، (٣) فقرات تعبر عن

البحث، (٣) فقرات تعبّر عن كفاءة الطلاب والكادر، فضلاً على فقرة إجمالية مفادها مدى رضا عضو هيئة التدريس العام عن الكلية ومن ثم الجامعة بصفة عامة وما هو جدير بالذكر هنا الإشارة إلى نقطتين :

أ- أن الفقرات في كل من المحورين قد صيغت بحيث كان بعضها موجباً والأخر سالب للتأكد من صدق وثبات الاستبيان.

ب- أن الاستجابات كانت تتم على الفقرات في المحورين وفقاً لمقياس ليكرت الخامس المترادج.

وبعد إعداد الاستبيان في صورته المبدئية تم عرضه على عدد من الأساتذة بكلية التربية والعلوم والآداب ، حيث طلب منهم الإدلاء باستجاباتهم على الاستبيان مع تسجيل أي ملاحظات أو تعديلات مطلوب إجراؤها، وفي ضوء هذه الخطوة تم تعديل صياغة بعض الفقرات، وحذف البعض الآخر، ثم تم عرض الاستبيان على مجموعة من الأساتذة المتخصصين للتأكد من صدق الاستبيان لقياس ما وضع لقياسه. وبعد الانتهاء من هذه الخطوة ووصولاً بالاستبيان إلى صورته النهائية ملحق رقم (١) وقد تم تقدير ثباته بطريقة إعادة التطبيق بفواصل زمني قدره أسبوعين على عينة بلغت (٢٠) أستاذًا من كافة الكليات، ثم حسب معامل ارتباط (كرونباخ) وقد بلغت قيمته (٠,٨٨) مما يشير إلى معامل ثبات عالي. أما عينة الدراسة فكانت على النحو التالي :-

**جدول رقم (١) يوضح حجم عينة الدراسة
وخصائصها وتوزيعها ونوعها.**

إثاث				ذكور				المرتبة المحلية				إثاث				ذكور				المرتبة المحلية				
أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	أ.م	أ	
٥	٤	١٣	٢١					العلوم		١٠	٨	١٦	٢٠											
٥	١٠	٧	٣١					الزراعة		٥	٢	١٣	١٨											
٣	٣	١٤	١٩					الفنون		٢	٢	١٤	١٦											
١٣	١٧	٣٤	٧١					عدد أفراد العينة		١٧	١٢	٤٣	٥٤											
١٣٥				المجموع								١٢٦				المجموع								
												٢٦١				الإجمالي								

ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث قد قام بتوزيع (٣٥٠) استماره استبيان، كان عدد المسترد منها والقابل لاخضاعه للدراسة والتحليل (٢٦١) استماراً.

الأساليب الإحصائية المستخدمة :-

للإجابة عن تساؤلات الدراسة وفرضها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالي :
المتوسط الحسابي (M) وذلك بغية تحديد مستوى استجابات أفراد العينة تجاه المتغيرات الخاصة بكل من الالتزام، والفاعلية بأبعادها
- الانحراف المعياري (SD) وذلك من أجل تحديد درجة تشتت قيم الاستجابات الفعلية عن متوسطاتها الحسابية.

- معامل الارتباط لسييرمان Spearman's Coefficient of rank Correlation وذلك من أجل تحديد طبيعة العلاقة ومستواها بين أبعاد الالتزام التنظيمي والفاعلية بأبعادها ومعادلته هي :

$$\text{معامل الارتباط بحيث } r = \frac{\sum d^2}{n(n-1)}$$

ن : عدد أفراد العينة ف : الفرق بين رتب التغييرين.

مع الأخذ في الاعتبار أنه إذا كانت قيمة معامل الارتباط المحسوبة من القانون السابق أقل من قيمة معامل الارتباط الجدولية عند مستوى دلالة (.5)، كان الارتباط غير دال إحصائيا وإذا كانت قيمة معامل الارتباط المحسوبة أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية وكذلك أكبر من قيمة معامل الارتباط الجدولية عن مستوى دلالة (.1) فإن الارتباط يكون دالاً إحصائياً عند مستوى (.1).

٤ - اختبار مان واتق ManWhitney أو اختبار يو . U

وذلك بغية قياس الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة من الكليات النظرية والعملية من حيث درجة الالتزام التنظيمي والفاعلية. ولحسابه فقد تم اتباع الخطوات التالية :-

تم إدماج الدرجات الخاصة بالمجموعتين بعضهما مع بعض ثم تم إجراء ترتيب لهذه الدرجات بحيث أخذت الدرجة الصغرى الرتبة (١)، فالأكبر (٢)، (٣) وهذا وفي حالة الدرجات المتساوية فإنها أعطيت متوسط الرتب المتتالية التي تحتلها.

تم حساب مجموع الترتيبات التي اتضحت لدرجات المجموعة الأولى (ن ١) ورمز لها بالرمز (محـ ١) وكذلك مجموع الترتيبات التي اتضحت لدرجات المجموعة الثانية (ن ٢) ورمز لها بالرمز (محـ ٢)

- طبقاً للمعادلة التالية

- تم حساب U_1 ، U_2 :

$$n_1(n_1 + 1)$$

$$\text{مـ رـ ۱} \quad \frac{n_1 n_2}{2} + U_1 = n_1 n_2$$

$$\text{مـ رـ ۲} \quad \frac{n_1(n_1 + 1)}{2} + U_2 = n_1 n_2$$

ثم أخذ قيمة U الصغرى وعلى أساسها تم حساب قيمة Z على النحو التالي:

$$\frac{U_2 - n_1 n_2}{n_1 n_2} = Z$$

$$\frac{n_1 n_2 (n_1 + n_2 + 1)}{2} = Z$$

مع ملاحظة أنه قد تم مقارنة القيمة (Z) بالقيم المترافق عليها في منحنى التوزيع

الطبيعي عند مستوى (٠٠٥)

و فيما يتعلق بالنتائج وتفسيرها فذلك ما يتضح من خلال الجداول التالية :

جدول رقم (٢) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية والمستويات المعيارية للمتوسطات

الكليات العملية			الكليات الإنسانية			الأبعاد المؤشرات
مستوى الدلالة	الانحراف	المتوسط	مستوى الدلالة	الانحراف	المتوسط	
متوسط عالي عالي متوسط	٠,٨١ ٠,٦٩ ٠,٤٣ ٠,٧٦	٢,٣٦ ٢,٩١ ٤,١١ ٢,٣٩	متوسط عالي عالي عالي	٠,٨٨ ٠,٨١ ٠,٤١ ٠,٩٧	٢,٠١ ٢,٦٣ ٣,٥١ ٣,٦٤	أولاً: الالتزام التنظيمي ١- الولاء ٢- المسؤولية ٣- الرغبة في العمل ٤- الإيمان بأهداف الكلية والجامعة
عالي	٠,٦٧	٢,٦٩	متوسط	١,٨٨	٣,٤٤	المتوسط العام للالتزام التنظيمي
عالي متوسط منخفض عالي متوسط منخفض عالي متوسط منخفض عالي متوسط منخفض جداً متوسط منخفض جداً	١,٢٠ ٠,٧١ ١,٧٢ ٠,٩٣ ١,٩٠ ٠,٢١ ٠,١١	٢,٩٩ ٢,٤١ ٤,٢٨ ٢,٥٦ ٢,٨٦ ١,٨١ ١,٥٠	عالي منخفض عالي منخفض عالي منخفض جداً	٠,٩٨ ٠,٧٣ ٠,٨٠ ٠,٥٤ ١,٤٣ ٠,١٢ ٠,٢٩	٤,٢١ ٢,١٤ ٣,٧٩ ٣,٨٥ ٢,٨١ ١,٤٩ ١,٣١	ثانياً: فاعلية الكلية والجامعة : أ- الإنتحالية ١- عدد الكتب والدراسات والمقالات المنشورة ٢- عدد الجمعيات والمنظمات العلمية المحلية والأقلية والعملية ٣- عدد اللقاءات المتخصصة المهمة التي تم خصوصتها ٤- عدد المشاريع البحثية المشتركة (أنشطة البحث والاستشارة) ٥- نسبة الوقت المخصص لأنشطة البحث والاستشارة ٦- الإشراف على الرسائل (الماجستير) ٧- " " " " (الدكتوراه)
متوسط	٠,٩٦٩	٢,٩٢	متوسط	٠,٧٩٩	٢,٨٠	المتوسط العام
متوسط متوسط متوسط عالي متوسط متوسط	٠,٦٢ ٠,٤٥ ٠,٧٦ ٠,٥١ ٠,٧٣ ٠,٦١	٢,٤١ ٢,٣٢ ٢,٠١ ٢,٧٨ ٢,٧١ ٢,٣٢	متوسط عالي عالي عالي متوسط متوسط	٠,٤١ ٠,٤٩ ١,٣٢ ١,١٠ ٠,٥٦ ٠,٣٦	٣,٣٩ ٢,٨١ ٢,٣٩ ٢,٦١ ٢,١٧ ٢,٤٦	ب- تحقيق المدف : ١- التدريس ٢- البحث والتأليف ٣- خدمة المجتمع ٤- خدمة الكلية ٥- إرشاد الطلاب ٦- تطوير الماجستير

تابع جدول رقم (٢)

الكليات العملية			الكليات الإنسانية			الابعاد والمؤشرات
مستوى الدلالة	المتوسط	الآخراف	مستوى الدلالة	المتوسط	الآخراف	
متوسط	٠,٦٤	٢,٨٩	متوسط	٠,٣٩	٢,٦٧	- العلاقات بين الأقسام ٧
متوسط	٠,٨٦	٢,٦٥	متوسط	٠,٨٨	٢,٥٩	- قيمة الماخ الجامعي ٨
متوسط	٠,٦٢	٢,٧١	متوسط	٠,٦١	٢,٥٣	- تطوير العلاقات العامة ٩
متوسط	٠,٧١	٢,٥٤	منخفض	٠,٨١	٢,٢١	- دعم برامج الجمعيات المهنية والعلمية ١٠
متوسط	٠,٧٢	٣,٣٦	متوسط	٠,٧٧	٣,٨٦	المتوسط العام ج- الرضا الوظيفي
متوسط	٠,٥٠	٣,١٧	عالي	١,١٢	٣,٦٨	- الإشراف ١
عالي	٠,٨٩	٣,٩٧	متوسط	١,٦٠	٣,١١	- الترقية ٢
متوسط	٠,٧١	٣,١١	عالي	٠,٥١	٣,٥٩	- ظروف العمل ٣
عالي جدا	١,١٤	٤,٩٢	عالي جدا	٠,٧١	٤,٧٤	- التدريس ٤
منخفض	٠,٩٨	٢,٠٠	متوسط	٠,٨٨	٢,٦٨	- الرواتب ٥
متوسط	١,٧٠	٢,٧١	متوسط	١,٨٠	٢,٩٣	- الامتيازات الاحسالية ٦
متوسط	٠,٨٨	٣,٠٠	عالي	٠,٩٦	٣,٦٥	- البحث ٧
عالي جدا	٠,٤٩	٤,٥٢	عالي	١,٢٤	٤,٣١	- كفاءة الطلبة والكادر ٨
متوسط	٠,٧٣	٣,١٢	عالي	٠,٥١	٣,٦٩	- الرضا العام
متوسط	٠,٨٩	٣,٣٩	عالي	١,٠٣٧	٣,٥٩	المتوسط العام
متوسط	٠,١١	٣,١١	متوسط	٠,٨٨	٣,١٦	المتوسط الكلي لفعالية الجامعية
مدى المتوسط						
عالي جدا	٥	٤,٥٠				
عالي		٤,٤٩	٣,٥٠			
متوسط		٣,٤٩	٢,٥٠			
منخفض		٢,٤٩	١,٥٠			
صفر		١,٤٩	٠,٥٠	جدا منخفض		

من الجدول السابق يتضح لنا أن النتائج الأولية لقيم المتوسطات الحسابية قد أظهرت أن ثمة فروقاً بين استجابات أساتذة الكليات الإنسانية والعملية حول مستوى كل من الالتزام التنظيمي وأبعاده وفاعليته المنظمة الجامعية وأبعادها، ويمكن تناول تلك الفروق على النحو التالي :-

أولاً : فيما يتعلق بالالتزام التنظيمي :- فقد أظهرت النتائج أن مستوى الالتزام التنظيمي بصورة عامة، ومن خلال المتوسط العام كان في الكليات العملية أعلى قليلاً مما هو عليه الوضع في الكليات الإنسانية وحيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي من الكليات العملية (٣,٦٩ - التزام عالي) بينما بلغ في الكليات الإنسانية (٤,٤٣ - التزام متوسط). وبالإقاء نظرة تحليلية على متوسطات استجابات أفراد العينة حول أبعاد الالتزام التنظيمي في كل من الكليات الإنسانية والعملية نلاحظ ما يلي:

أ- أن بعد الإيمان بالكلية والجامعة قد حظى بأعلى مستوى استجابات لأساتذة الكليات الإنسانية (٣,٦٤ - التزام عالي)، في حين أن بعد الرغبة في العمل قد حظى هو الآخر بأعلى مستوى استجابات لأساتذة الكليات العملية (٤,١١ - الالتزام عالي).

ب- أن متوسطات استجابات أفراد العينة في الكليات العملية حول بقية أبعاد الالتزام كانت أعلى من متوسطات استجابات أفراد العينة في الكليات الإنسانية إلى حد ما - وباستثناء متوسط الاستجابات حول البعد السابق الإشارة إليه، والذي كان في صالح أفراد العينة من أساتذة الكليات الإنسانية. الأمر الذي أسفر عنه ارتفاع مستوى الالتزام التنظيمي لدى أساتذة الكليات العملية إلى حد ما عن مستوى لدى أساتذة الكليات الإنسانية، ولعل ما تقدم يمكن أن تزدوجه الدراسة إلى أن طبيعة الدراسة أو المعامل والمواد المستخدمة فيها، وكذا المقررات، والأبحاث ونتائجها والتي يتعامل معها أساتذة الكليات العملية قد تتطلب توافر شروط ومعايير محدد ودقيقة وثابتة - تحت نفس الظروف - كما تبني على مقدمات من شأنها أن تقضي إلى نتائج كمية أيضاً، وأكثر دقةً وموضوعيةً من تلك التي يمكن اعتمادها في العلوم الإنسانية، حيث أن طبيعة الدراسات والمقررات والأبحاث في الكليات

الإنسانية تؤسس على مصطلحات قد تستخدم دون ضوابط تحكمها، كما أن نتائجها قد تهض على استدلالات تعتمد على مبدأ الاختلاف في وجهات النظر، الأمر الذي كان مفاده أن أضحت أسانذة الكليات العملية يظهرون بمستوى أكثر التزاماً.

ثانياً : فيما يختص بفاعلية المنظمة الجامعية :- فكما تمت الإشارة إلى أن الفاعلية تضمنت ثلاثة أبعاد رئيسية هي (الإنتاجية، وتحقيق الهدف، والرضا الوظيفي) ويندرج تحت كل من بعد منها عدد من المؤشرات في القاء نظرة تحليلية متأنية إلى متوسطات استجابات أفراد العينة حول هذه الأبعاد في كل من الكليات الإنسانية والعملية للحظ ما يلي :-

أ - ارتفاع ضئيل في المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة حول بعد الإنتاجية لصالح الكليات العملية (٢٠٩٢)، في حين كان المتوسط العام لاستجابات أسانذة الكليات الإنسانية (٢٠٨٠) والملحوظ أن كل منها منخفض مما كان يجب أن يكون عليه - إلا أنه يلاحظ على المتوسطات الفرعية ارتفاع متوسطات استجابات أسانذة الكليات العملية حول بعض المؤشرات الفرعية لهذا البعد - إلى حد ما - مقارنة بنفس المتوسطات لأسانذة الكليات الإنسانية، ولعل ذلك ما قد تعزوه الدراسة الحالية إلى زيادة عدد الجمعيات المنظمات العلمية، وعدد اللقاءات والمؤتمرات العلمية المتخصصة التي ينتمي ويشارك فيها أسانذة الكليات العملية سواء في داخل الوطن وخارجها وكرد فعل منطقي لحركة التقدم التكنولوجي والعلمي التي تشهدها الساحة الإقليمية والدولية خاصة ونحن في اعتاب القرن الذي نعيشـه حالياً، وإن كانت المخصصات المالية والإجراءات الجامعية الروتينية ما زالت مقيدة لهذه المشاركات. كما أن قلة عدد الطلاب من هذه الكليات العملية قد أفضى إلى أن سمح البعض أسانذة هذه الكليات النشطين علمياً أن يخصصوا نسبة لا بأس بها من الوقت المخصص لأنشطة البحث والاشراف على الرسائل العلمية. كما قد يعزى ذلك إلى أن الأساتذة في الكليات العملية يشتغلون في بحوث كثيرة فالباحث الواحد في الكليات العملية قد يسجل وينشر باسم خمسة أو ستة أعضاء من هيئة التدريس بهذه الكليات وهو ما قد لا يتواافق لأعضاء هيئة التدريس في الكليات الإنسانية و الذين قد يفضلون العمل الفردي.

ب- أما فيما يخص ببعد تحقيق الهدف فقد كان المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة في صالح أساتذة الكليات الإنسانية، وبنسبة طفيفة جداً حيث بلغ (٣٠٨٦ - التزام متوسط) وأيضاً كان المتوسط العام لأساتذة الكليات العملية (٣٠٣٦ - التزام متوسط) الأمر الذي قد تعزّزه الدراسة الحالية إلى توافر وسهولة مصادر المعلومات والبيانات نوعاً ما التي يمكن أن تفضي إلى أنشطة البحث والتأليف لأساتذة الكليات الإنسانية، وارتباط طبيعة العمليات والمقررات بها بوسائل إرشاد الطلاب ، وكذا تطوير المناهج وكرد فعل لظهور نظريات حديثة في المجالات الإنسانية ومن ثم محاولة أساتذة تلك الكليات لثبات نظرياتهم ونتائج أبحاثهم كمثيلتها في العلوم العملية أو التطبيقية.

ج- وفيما يتعلق ببعد الرضا الوظيفي، فقد كان المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة في صالح أساتذة الكليات الإنسانية وبنسبة قليلة حيث بلغ (٣٥٩ - التزام عالي) في حين كان المتوسط العام لاستجابات أساتذة الكليات العملية (٣٣٩ - التزام متوسط)، الأمر الذي يمكن معه القول بارتفاع متوسطات استجابات أساتذة الكليات الإنسانية حول بعض المؤشرات الفرعية لهذا البعد -إلى حد ما- مقارنة بالمتوسطات المناظرة لها لأساتذة الكليات العملية، ولعل ذلك ما قد تعزّزه الدراسة الحالية إلى زيادة عدد طلاب الكليات الإنسانية وما أدى إليه ذلك (من زيادة عوائد تسويق الكتاب الجامعي وكذا عدد الساعات الزائدة، وعوائد عمليات التصحيح والانتدابات) على أساتذة تلك الكليات من زيادة مخصصاتهم المالية والامتيازات الإضافية نوعاً ما مقارنة بنظرائهم من أساتذة الكليات العملية. كل ذلك قد انعكس في صورة شعورهم إلى حد ما برضاء وظيفي.

وتآسساً على ما تقدم يمكن التأكيد على نقطتين :-

- انخفاض مستوى الالتزام التنظيمي لدى أفراد العينة بصورة عامة هو كان متوقعاً قبل الكشف عن نتائج تلك الدراسة، وإن كان مستوى لدى أساتذة الكليات العملية أعلى نسبة طفيفة عن أقرانهم من أساتذة الكليات الإنسانية حيث بلغ (٣٦٩ - التزام عالي)، (٣٤٤ - التزام متوسط).

- تقارب متوسطي استجابات أفراد العينة العام من أساتذة الكليات الإنسانية والكليات العملية حول فاعلية المنظمة الجامعية بأبعادها (٣،١٦) ، (٣،١١) وبنسبة تفاوت ضئيلة لصالح أساتذة الكليات الإنسانية، وإن ظل المتوسطين أيضا دون المستوى المنشود الذي كان متوقعا، إلا أنها كانت أكثر ارتفاعا بقليل من مستوى متوسطي الاستجابات لأفراد العينة حول الالتزام التنظيمي.

وهكذا يمكن القول بأن نتائج الدراسة الحالية قد كشفت عن تدني مستوى استجابات أفراد العينة حول طرف المعادلة التي حاولت الدراسة الاستفسار عنها (الالتزام التنظيمي وفاعلية المنظمة الجامعية) وعما ينبغي أن يكون عليه، الأمر الذي يستدعي بل ويحتم وقفة جادة من المسؤولين عن التعليم الجامعي في مصر. وذلك للعمل على تحقيق المتطلبات العالمية الموجدة لدى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، واتفاقا مع ما توصلت إليه دراسة بروت وكورن Brett & Corn والتي مفادها أن الأفراد الذين لديهم متطلبات عالية يتكون لديهم مستوى عالي من الالتزام التنظيمي لو حصلوا على هذه المتطلبات.

أما فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي ومؤشرات الإنتاجية، فقد تم حساب معاملات الارتباط كما يوضحها الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) يوضح معاملات الارتباط بين الالتزام التنظيمي ومؤشرات
الانتاجية

عدد الفرقات ذات الدلالة الإحصائية	أبعاد الالتزام التنظيمي				الالتزام التنظيمي الإنتاجية ومؤشراتها	
	الإيمان بالكلية والجامعة	المستولية	الرغبة في العمل	الولاء		
٤	٠٠,٤٣	٠٠,٢٩	٠٠,٢٨	٠٠,٣٢	١ عدد الكتب والدراسات والمقالات	
-	٠,٠٧	٠,٢١	٠,٢٢	٠,٠٣	٢ عدد الجمعيات والمنظمات	
١	٠,٠٩	٠٠,٣٦	٠,١٦	٠,٢٢	٣ عدد اللقاءات التخصصية	
٣	٠,١٩	٠٠,٣٨	٠٠,٥٨	٠٠,٣٤	٤ عدد المشاريع البحثية	
٤	٠٠,٦٤	٠٠,٣٦	٠٠,٣٨	٠٠,٤٩	٥ نسبة الوقت المخصص لأنشطة البحث	
٣	٠٠,٤١	٠٠,٣٦	٠,٠٤	٠٠,٣٩	٦ الاشراف على رسائل الماجستير	
٣	٠٠,٤١	٠٠,٣٦	٠,٠٦	٠٠,٢٨	٧ الاشراف على رسائل الدكتوراه	
١٨	٤	٦	٣	٥	٨ عدد الفرقات ذات الدلالة الإحصائية	

* قيمة (ر) الجدولية (٢٦,٠٠) عند مستوى دلالة (٠٥)

من الجدول رقم (٣) يتضح لنا أن نتائج معاملات الارتباط لسييرمان قد أظهرت عن وجود تباينات في العلاقة بين استجابات أفراد العينة حول أبعاد الالتزام التنظيمي (ككل) وبين استجاباتهم حول بعد الإنتاجية، وبحسابه أول أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية، حيث ظهرت (١٨) علاقة ارتباطية من مجموع (٢٨) علاقة ارتباطية كانت ذات دلالة إحصائية على مستوى (٠,٠٥)، وقد ترواحت قيم معاملات الارتباط لهذه العلاقات بين (٢٨,٦٤)، (٦٤) وبنسبة مؤوية بلغت (٦٤%) ومن خلال ما تقدم يمكن القول بوجود علاقة إيجابية بين أبعاد الالتزام التنظيمي لأفراد العينة ككل، وبين بعد الإنتاجية كأخذ أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية، أما بخصوص الكشف عن طبيعة العلاقة بين أبعاد الالتزام التنظيمي ومؤشرات تحقيق الهدف، فقد تم حساب معاملات الارتباط كما يوضحها جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤) يوضح معاملات الارتباط بين الالتزام التنظيمي ومؤشرات تحقيق الهدف

الدالة الاحصائية	عدد الفقرات ذات الدلاله	أبعاد الالتزام التنظيمي				الالتزام التنظيمي الايجابي
		الإيجان بالمنظمة	المسؤولية	الرغبة في العمل	الولاء	
٣	٠,١٨	٠,٣٨	٠,٣٤	٠,٤٦	-٩	التدريس
٣	٠,٣٦	٠,٤٥	٠,١٨	٠,٢٦٨	-٤	البحث والتأليف
-	٠,٠٨	٠,٢١	٠,٠١	٠,٠١	-٣	خدمة المجتمع
٤	٠,٢٧	٠,٥٨	٠,٣٩	٠,٤٥	-٤	خدمة الكلية
٤	٠,٤٩	٠,٤٦	٠,٥٥	٠,٤٢	-٥	إرشاد الطلبة
٤	٠,٤٣	٠,٥١	٠,٤٥	٠,٢٧	-٦	تطوير المنهج
٣	٠,٠٦	٠,٣٨	٠,٣٥	٠,٢٩	-٧	العلاقات بين الأقسام
١	٠,٣٧	٠,٠٩	٠,٠٥	٠,٠١	-٨	قمة المناخ الجامعي
٢	٠,٢٨	٠,١٦	٠,٣٥	٠,٢١	-٩	تطوير العلاقات العامة
٢	٠,٣٤	٠,١٦	٠,٣١	٠,٠٦	-١٠	دعم أنشطة الجمعيات المهنية
عدد الفقرات ذات الدلالة الإحصائية						
٢٦	٧	٦	٧	٦		

× قيمة (ر) الجدولية (٠,٢٦) عند (٠,٠٥)

من الجدول رقم (٤) يتضح لنا أن نتائج معاملات الارتباط السبيرمان قد أظهرت عن وجود تباينات في العلاقة بين استجابات أفراد العينة حول أبعاد الالتزام التنظيمي، وبين استجاباتهم حول بعد تحقيق الهدف، وباعتباره ثانوي أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية، حيث ظهرت (٢٦) علاقة ارتباطيه من مجموع (٤٠) علاقة ارتباطيه كانت ذات دلالة إحصائية على مستوى دلالة (٠,٠٥)، ولقد تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه العلاقات بين (٠,٢٦)، (٠,٥٥) وبنسبة متواضعة بلغت (٦٥٪) ومن خلال ما تقدم يمكن القول بوجود علاقة إيجابية بين أبعاد الالتزام

التنظيمي لأفراد العينة ككل، وبين بعد تحقيق الهدف كأحد أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية.

وفيما يختص بالكشف عن العلاقة بين الالتزام التنظيمي ومؤشرات الرضا الوظيفي، فقد تم حساب معاملات الارتباط التي وضحتها جدول رقم (٥).

جدول رقم (٥) يوضح معاملات الارتباط بين الالتزام التنظيمي ومؤشرات الرضا الوظيفي.

عدد الفقرات ذات الدلالة إحصائية	أبعاد الالتزام التنظيمي				الالتزام التنظيمي الرضا الوظيفي ومؤشراته
	الإيجان بالمنظمة	المسئولية	الرغبة في العمل	الولاء	
٢	٠٠,٤٣	٠,٢٣	٠,٠٢	٠٠,٤٥	١- الإشراف
٢	٠٠,٢٩	٠٠,٣٦	٠,٠٣	٠,٢١	٢- الترقية
٣	٠٠,٢٧	٠٠,٣٦	٠٠,٣١	٠,١٣	٣- ظروف العمل
١	٠,٠١	٠,٠١	٠٠,٢٩	٠,٠١	٤- التدريس
٢	٠,١٦	٠,٠٣	٠٠,٤٠	٠٠,٤٣	٥- الرواتب
٤	٠٠,٤٤	٠٠,٤٤	٠٠,٦٣	٠٠,٤٢	٦- الامتيازات الإضافية
٤	٠٠,٤٢	٠٠,٣٩	٠٠,٠٢٩	٠٠,٣٦	٧- البحث
٣	٠٠,٣٤	٠٠,٢٨	٠٠,٦٣	٠,١٤	٨- أهلية الكادر والطلبة
٢	٠٠,٣٦	٠٠,٤٩	٠,١٦	٠,١٩	٩- الرضا العام
٢٣	٧	٦	٦	٤	عدد الفقرات ذات الدلالة الإحصائية

*قيمة (ر) الجدولية (٠,٢٦) عند مستوى دلالة .٠٠٥

من الجدول رقم (٥) يتضح لنا أن نتائج معاملات الارتباط ليسيرمان أظهرت عن وجود تباينات في العلاقة بين استجابات أفراد العينة حول أبعاد الالتزام التنظيمي، وبين استجاباتهم حول بعد الرضا الوظيفي وبحسابه ثالث أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية، حيث ظهرت (٢٣) علاقة إرتباطية من مجموع (٣٦) علاقة إرتباطية

كانت ذات دلالة إحصائية على مستوى (٠٠٥) ، وقد تراوحت قيم معاملات الارتباط لهذه العلاقات ما بين (٠٠٢٨)، (٠٠٦٣) وبنسبة مئوية بلغت (%)٦٣. ومن خلال ما تقدم يمكن القول بوجود علاقة إيجابية بين أبعاد الالتزام التنظيمي لأفراد العينة ككل، وبين بعد الرضا الوظيفي كأحد أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية. وبعد ... فمن خلال كل ما تقدم يمكن التتحقق من صحة الفرض الأول الذي مُؤْدَاه
مايلي:

ثمة علاقة إيجابية تربط الالتزام التنظيمي وأبعاده لدى أساتذة الكليات الإنسانية والعملية مع فاعلية المنظمة الجامعية بأبعادها الثلاثة. حيث أمكن التتحقق من ذلك من خلال أن عدد معاملات الارتباط ذات الدلالة الإحصائية بين أبعاد الالتزام التنظيمي وفاعلية المنظمة الجامعية بأبعادها قد بلغ مجموعها (٦٨) علاقة ارتباطية من مجموع (١٠٤) وبنسبة مئوية بلغت (٦٥,٤) ، الأمر الذي يمكن معه القول بأن هناك علاقة إيجابية بين الالتزام التنظيمي، وفاعلية المنظمة الجامعية، بمعنى أن زيادة الالتزام التنظيمي للأستاذ الجامعية تقضي إلى زيادة فاعلية المنظمة الجامعية. أما فيما يختص بدراسة الفروق ودلائلها الإحصائية بين عينتي الدراسة من الكليات الإنسانية والعملية لأبعاد الالتزام التنظيمي استخدم اختبار مان واتن وذلك وفقاً لما هو معرض بالجدول رقم (٦)

جدول رقم (٦) يوضح نتائج اختبار مان واتن (٧) لأبعاد الالتزام التنظيمي.

الدلالة الإحصائية	قيمة	أبعاد الالتزام التنظيمي
لصالح الكليات العملية	٣٦	الولاء
	٤٨,٤	الرغبة في العمل
لصالح الكليات الإنسانية	٢٦,٢	المسئولة
	٤٦,٣	الإيمان بالكلية والجامعة

* القيمة الجدولية (٤٤) تحت مستوى دلالة (٠٥).

من الجدول رقم (٦) وباستخدام اختبار (٤) فقد حاولت الدراسة التحقق من (وجود - أو عدم وجود) فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أساندة الكليات الإنسانية والعملية حول مستوى الالتزام التنظيمي بأبعاده الأربع، وحيث أسفرت النتائج عن وجود تقارب (نوعاً ما) بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى الالتزام التنظيمي في بعدي الولاء والمسؤولية في كليات جامعة الإسكندرية الإنسانية والعملية، ومن ثم لم تصل قيمة t في هذين البعدين إلى مستوى الدلالة الإحصائية المطلوبة وعلى مستوى دلالة (٠٥)، في حين حدث تباين في بعدي الرغبة في العمل والإيمان بأهداف الكلية والجامعة وأن هذا التباين كانت له دلالته الإحصائية عند مستوى (٠٥)، وفيما بين متوسطات استجابات أساندة الكليات الإنسانية والعملية بجامعة الإسكندرية.

الأمر الذي يمكن معه القول بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي استجابات أساندة الكليات الإنسانية والعملية حول مستوى الالتزام التنظيمي في بعدي الولاء (٣,٠١ - ٣,٣٦) والمُسؤولية (٣,٩١ - ٣,٦٣)، في حين أنه يوجد فرق في بعد الرغبة في العمل ولصالح أساندة الكليات العملية والتي بلغ متوسط الاستجابات عليه (٤,١١) في حين بلغ المتوسط للكليات الإنسانية (٣,٥١). كما يوجد فرق في بعد الإيمان بأهداف الكلية والجامعة ولصالح أساندة الكليات الإنسانية وحيث بلغ متوسط الاستجابات عليه (٣,٦٤) في حين بلغ المتوسط في الكليات العملية (٣,٣٩).

وفيمَا يتعلّق بدراسة الفروق ودلالتها الإحصائية بين عينتي الدراسة من الكليات الإنسانية والعملية حول أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية، فقد تم أيضاً استخدام اختبار مان وانتي وذلك وفقاً لما هو معروض بالجدول رقم (٧) وكما يلى:-

جدول رقم (٧) يوضح نتائج اختبار مان واتنى لأبعاد فاعلية المنظمة الجامعية

الدلاة لصالح الكليات	قيمة α	البعد ومؤشراته	الدلاة لصالح الكليات	قيمة α	البعد ومؤشراته
	٣٢	٦- تطوير المناهج			* الإنتاجية:-
	٣٦,٤	٧- العلاقات بين الأقسام		٢٢,٣	- الكتب والدراسات والمقالات المؤلفة
العملية	٣٥,١	٨- قرئية المناخ الجامعي		-	المنشورة والمقدمة للنشر
	٣٢	٩- تطوير العلاقات العامة		٢٩,٤	عدد الجمعيات والمنظمات المهنية.
الإنسانية	*٤٤,٢	١٠- دعم الجمعيات المهنية والعلمية		٣٨,٢	عدد اللقاءات المتخصصة
العملية		*الرضا الوظيفي :-		٢٢	عدد المشاريع البحثية
الإنسانية	*٤٥,٢	- الإشراف			وقت المخصص للأنشطة والبحث
	*٤٧,١	- الترقية		٢٦	والاستشارة
الإنسانية	*٤٨,٢	- ظروف العمل	الإنسانية	*٤٩,٢	<u>الإشراف على الرسائل</u>
الإنسانية	٣١,٣	- التدريس			* تحقيق المدف:
الإنسانية	*٤٦,٣	- الرواب		٣٢,٣	١- التدريس
العملية	*٤٤,١	- الامتيازات الإضافية	الإنسانية	*٤٦,١٦	٢- البحث والتأليف
الإنسانية	*٤٥,٦	- البحث		٢٢,٣	٣- خدمة المجتمع
	*٤٦,٢	- كفاءة الكادر والأهلية		٢٥,١	٤- خدمة الكلية
	*٤٧,٣	- الرضا العام		١٨,٢	٥- إرشاد الطلاب

تمت المقارنة بقيمة α المعدلة وبالغة (٤٤)

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠٠٥)

من الجدول رقم (٧) وباستخدام اختبار (U) فقد حاولت الدراسة التحقق من (وجود أو عدم وجود) فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أساتذة الكليات الإنسانية والعملية حول مستوى فاعلية المنظمة الجامعية، وحيث أسفرت النتائج عن وجود تقارب بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول مستوى فاعلية المنظمة الجامعية في معظم كليات جامعة الإسكندرية الإنسانية والعملية وباستثناء مؤشر (الإشراف على الرسائل) المندرج تحت بعد الإنتاجية، ومؤشر (البحث، التأليف، ودعم الجمعيات المهنية والعملية) المندرجين تحت بعد تحقيق الهدف، ومؤشرات (الإشراف، والترقية، وظروف العمل، والرواتب، والامتيازات الإضافية، والبحث، وكفاءة الكادر والطلبة، والرضا العام) والمندرجة تحت بعد الرضا الوظيفي، وكلها عند مستوى دلالة إحصائية (٠٥ . .) في حين ظهر أن هناك تقاربًا بين بقية متوسطات الاستجابات حول بقية المؤشرات المندرجة تحت أبعاد فاعلية المنظمة الجامعية الثلاثة والتي اتسمت بالانخفاض بشكل عام - إلى حد ما - مما هو كان متوقعاً قبل إجراء الدراسة الحالية - وفيما يتعلق بتقسيم ظهور تلك التباينات السابق الإشارة إليها فيما يمكن تناولها على النحو التالي : -

أ- فيما يتعلق بالبيان الذي ظهر من مؤشر الإشراف على الرسائل (٤٩,٢) ولصالح الكليات الإنسانية فذلك قد تعزوه الدراسة الحالية إلى كثرة عدد الراغبين في الالتحاق بالدراسات العليا في فروع العلوم الإنسانية وانطلاقاً من الالتحاق بهذه الدراسات لا يتطلب التفرغ الكامل من الطالب وبخلاف طبيعة الدراسات العملية التي تستلزم تفرغ الطالب والأستاذ الكامل ول فترة طويلة، وداخل المعامل لإنجاز التجارب العملية التي يتم خوض عنها نتائج الدراسات، كل ذلك أفضى إلى أن أصبح جدول أساتذة الكليات الإنسانية يزدحم بعدد كبير من طلاب الماجستير والدكتوراه بما فيها طلاب (السنة التمهيدية) وللإشراف عليهم، وهو ما لم يتوافق للأستاذ في الكليات العملية. وهذا يوضح نقطة هامة مفادها الخلل الحادث في نسب القبول بين الكليات الإنسانية والعملية في جامعات مصر، الأمر الذي يجب الالتفات إليه من قبل المسؤولين عن التعليم الجامعي، وفي وقت يتجه فيه العالم الغربي المتقدم إلى

التوسيع في الدراسات العملية والتطبيقية لضرورتها في عصر التقدم والتكنولوجي
والذي بدأ - عجلته تسير بسرعة هائلة.

بـ-١- وفيما يختص بالتبين الذي ظهر في مؤشر البحث (٤٦,١٦) ولصالح
الكليات الإنسانية الأمر الذي ترجعه الدراسة إلى ما سبق توضيحه في تفسير النقطة
السابقة، وخاصة وأن طبيعة الأبحاث الجارية في الكليات الإنسانية، والتي قد تتسم
بالصبغة النظرية أو الفلسفية والبعض منها ميداني قد تكون غير مكافحة مقارنة
بمثيلتها في الكليات العملية التي لا تنهض إلا بتوافر المعامل والخامات، والأجهزة
الحديثة باهظة التكاليف، والتي لا تستطيع الكليات أو الأساتذة الوفاء بها إلا
بمساعدة الجامعة محدودة التمويل أو بمساعدة جهات خارجية تستفيد من نتائجها.
ولعل ذلك يوضح نقطة هامة مفادها ضرورة السعي لتوفير مصادر التمويل غير
الرسمية لدعم البحث العلمي في الجامعات وذلك بالبحث عن مصادر غير مألوفة
منها : تصمي طوابع دمغة وبونات تعليمية يتم تحصيلها من المستفيدين من الخدمة
التعليمية في الجامعات وتخصص لدعم ميزانية البحث، وتخصيص جزء من
مساهمات البنك الدولي والهيئات الدولية وغيرها

٢- وفيما يختص بالتبين الذي ظهر في مؤشر (دعم الجمعيات المهنية
والعملية) (٤٤,٢) ولصالح الكليات العملية فلعل ذلك ترجعه الدراسة إلى كثرة عدد
الجمعيات العملية والمهنية التي ينتمي إليها أساتذة الكليات العملية، وكرد فعل
طبيعي لتلك النهضة العملية التي شهدتها مصر حالياً لتشجيع حركة البحث العلمي
التطبيقي وبعد حصول بعض الأفراد المصريين المتميزين على جوائز دولية في
المجال التطبيقي، وفي تفسير هذا المؤشر أوضح أحد الأساتذة أن عدم ازدحام
جدول أساتذة الكليات العملية أدى إلى اتجاههم إلى الانضمام لهذه الجمعيات،
وأوضح آخر أن تنفيذ المشاريع البحثية لهم حمت عليهم الإسراع في الانضمام إلى
الجمعيات المهنية والعملية لتوفير متطلبات تنفيذ هذه المشاريع نظراً لارتفاع تكاليفها
ومن ثم إسراعهم للعمل الجماعي.

ج - ١- وفيما يتعلق بالتبالين الذي ظهر في مؤشر (الإشراف) وتحت بعد الرضا الوظيفي (٤٥,٢) ولصالح الكليات الإنسانية فعل ذلك مرجعه لما سبق تفسيره فيما سبق.

٢- وفيما يختص بالتبالين الذي ظهر في مؤشر (الترقية) (٤٧,١) ولصالح الكليات العملية فذلك تزوجه الدراسة الحالية إلى أن طبيعة الأبحاث التي تجري ولغرض الترقية في الكليات العملية تتهم على نتائج دقيقة وثابتة تحت نفس الظروف ولا تتدخل في عملية تقييمها العوامل الذاتية أو الشخصية أو اختلاف وجهات النظر وبخلاف طبيعة الدراسات الإنسانية التي تتسم في غالبيتها باختلاف وجهات النظر والمدارس ومناهج البحث، والظروف التي تخضع لها عوامل التقييم. ولعل ذلك يشير إلى نقطة هامة مفادها ضرورة السعي الجاد من قبل لجان الترقية في وضع ضوابط محددة لعملية تقييم البحث المقدمة من أعضاء هيئة التدريس بالشخصيات الإنسانية وعدم تركها للتقديرات الشخصية. ومع أن أغلب الأساتذة التربويين يميلون إلى الموضوعية في التحكيم.

٣- وفيما يتعلق بالتبالينات في مؤشرات لظروف العمل والرواتب والامتيازات الإضافية (٤٨,٢ - ٤٤,٣) على الترتيب ولصالح الكليات الإنسانية، فعل ذلك مرجعه إلى وفرة عدد أساتذة الكليات الإنسانية، وعوائد الكتب الجامعية، والانتدابات والمشاركة في اللجان، تعدد أعمال الكترونولات، وسهولة الحصول على الإعارات للجامعات العربية والتي أصبحت هي الأخرى تعاني من زيادة التوسيع في حجم الشخصيات الإنسانية والشخصيات العملية وهو ما لم يتوافر بهذا الحجم لأساتذة الكليات العملية.

٤- وأخيراً فيما يتعلق بالتبالين الذي ظهر في مؤشر الرضا العام (٤٧,٣) ولصالح الكليات الإنسانية - فعل ذلك مرجعه إلى أن العوامل السابق الإشارة إليها في النقطة السابقة قد ساهمت متصافرة في ظهور هذا التباين من خلال ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لدى أساتذة الكليات الإنسانية بمقارنة بمستواه لدى أساتذة الكليات العملية. وهنا نشير إلى قضية في غاية الأهمية لخصها محمد وجيه الصاوي في كتابه المعنون بدراسات في التعليم العالي ١٩٩٩ بقوله أنه من الأسباب

المعروفة التي جعلت الأساتذة المصريين يتطلعون إلى العمل في الجامعات الغنية، قلة رواتبهم نسبياً، فراتب الأستاذ الجامعي في مصر لا يساعد على الوفاء بالتزاماته، ولا يوفر له الحياة التي ينشدها، وهذا الأمر أثار بعض الانتقادات، انطلاقاً من الحرص على مصير الجامعة. والحقيقة أن ما يحدث لأساتذة الجامعات من تضييق في الرواتب، ومن تقييد في حرية العمل أمر ينبغي مراجعته، حيث ينبغي أن يكون لأستاذ الجامعة رأي في راتبه ووفقاً لحدود معينة، ونحن لا يمكننا أن نشغل الأستاذ الجامعي بمشكلات العيش دون أن تكون لذلك انعكاساته على إنتاجيته العلمية، ونحن أيضاً لا نطلب أن يعطي الأستاذ الجامعي ما يستحقه، ولكننا نطلب أن نعطيه ما يكفيه، وفي خطوة تالية يمكن الانتقال مما يكفيه إلى ما يستحقه، بهذا يستطيع الأستاذ أن يتفرغ لعمله، ويستطيع أن يعطي الرأي الحر والبحوث الأصلية في راحة وأمان ويشعر برضاه وظيفي، ومن ثم نضمن التزامه تنظيمياً فترتفع مكانة الجامعة وتحقق وظائفها المنشودة.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متطلبات استجابات أساتذة الكليات الإنسانية والعلمية حول بعض المؤشرات المندرجة تحت الأبعاد الثلاثة لفاعلية المنظمة الجامعية، بينما لا توجد فروق بينهم حول مؤشرات أخرى مندرجة تحت نفس الأبعاد لفاعلية المنظمة الجامعية.

وبعد ... ففي ضوء ما أسررت عنه الدراسة الحالية سواء من خلال إطارها النظري أو الميداني من تحليلات ونتائج فإن الدراسة تقدم فيما يلى عدداً من التوصيات والمقترنات نأمل من خلالها تعزيز الالتزام التنظيمي للأستاذ الجامعة وبغية زيادة كفاءة وفاعلية المنظمة الجامعية وعلى النحو التالي:

- ضرورة السعي الجاد والدعوب من القائمين على أمر التعليم الجامعي حالياً للاستفادة واستغلال مستويات الالتزام التنظيمي المتواضعة والمتحققة حالياً لدى العديد من أساتذة الجامعات والمنطقة من تأكيدهم على أنهم ما زالوا ينتمون إلى طبقة المفكرين والعلماء في المجتمع، وارتباطهم بمؤسسة علمية عريقة لها دورها الرائد في قيادة المجتمع ومن ثم افتخارهم واعتزازهم بالانتماء إليها. - واتفاقاً مع ما أشارت إليه دراسة العمري - ولعل ذلك يمكن أن يتأتى للمسؤولين من خلال

وضع خطة عمل - وورش عمل - يشارك فيها هؤلاء الأساتذة من خلال حوارات هادفة وداخل الحرم الجامعي أو نوادي أعضاء هيئة التدريس، ويتم من خلالها طرح ومراجعة الأسباب التي ساهمت في خفض مستوى التزامهم التنظيمي والعمل على معالجتها بأسس علمية ومن خلال آليات محددة واضحة ومعلنة للجميع تستهدف تحسين ظروف العمل التي يخضع لها أعضاء هيئة التدريس وذلك لضمان عدم تراجع مستويات الالتزام المتوفرة حالياً. وهنا يجب الإشارة إلى أن نوادي أعضاء هيئة التدريس دوراً يمكن أن تؤديه بفاعلية نحو ترسيخ الحرية الأكademie في الجامعة، شريطة أن تكون جبهة متماسكة، حتى يمكن أن تؤثر في توجيه سياسات التعليم الجامعي، أو القرارات المتعلقة به، أو حتى الدفاع عن المطالبة بحقوق أعضاءها. من ثم فإن تنظيمات أعضاء هيئة التدريس ممثلة في نواديهم يمكن أن تكون نواة لتنظيم مهني شامل يعزز من خلاله استقلال المهنة، وتترسخ عن طريقه الحرية الأكademie للأعضاء، فضلاً على تبنيهم بقضاياهم ومصالحهم.

٢- ضرورة إدراك القائمين على شئون التعليم الجامعي للأساليب التي تدعم وتعزز أبعاد الالتزام التنظيمي التي لم تحظى بالمستوى المطلوب من موافقة أعضاء هيئة التدريس وهي الولاء والمسؤولية والإيمان بالمنظمة، والجامعة وذلك من خلال تذليل الصعوبات والعقبات التي تواجههم خلال قيامهم بممارسة المهام والواجبات الأساسية بالجامعة، وحتى يتحقق لهم مستوى مرتفع من الرضا الوظيفي.

أ- تشجيع ومساعدة أعضاء هيئة التدريس في تأليف ونشر الكتب والدراسات العلمية الجادة في المجالات العلمية ذات السمعة العالمية والإقليمية، والإعلان عن الجوائز التشجيعية لأفضل كتاب أو دراسة علمية على مستوى كل كلية، ومن ثم الجامعة، والإفصاح عن ذلك في لوحات الشرف وسجلات الجامعة.

ب - تسهيل ومساندة أعضاء هيئة التدريس في الانضمام للجمعيات، والهيئات والمنظمات العلمية الإقليمية والعالمية، وذلك من خلال الإعلان عن هذه الجمعيات ونشاطها وشروط الانضمام إليها، والمساهمة الفعلية من الجامعة في دفع ولو جزء من تكاليف الاشتراك فيها، وكذا الحصول على مطبوعاتها وإيداعها في المكتبة

العامة للجامعة، أو مكتبة الإسكندرية، لتكون متاحة لجميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية.

ج- تذليل كافة العقبات البيروقراطية وخصوصاً المالية التي تواجه شباب الأساتذة والباحثين في حضور المؤتمرات الإقليمية والعالمية ومساعدتهم على المشاركة البحثية فيها ومن ثم صقلهم علمياً ومهنياً.

د- العمل على تحسين المناخ التنظيمي الجامعي المحيط بعضو هيئة التدريس سواء الإداري أو التعليمي، وذلك من خلال توفير التسهيلات المكتبية، وتوفير المستلزمات والأجهزة العلمية والمعامل والقاعات والسكرتارية الخدمات المساعدة، وحتى يتفرغ الأساتذة للمهام التدريبية والبحثية والاستشارية لخدمة المجتمع.

هـ- تخفيف العبء التدريسي لعضو هيئة التدريس، وتسهيل وتشجيع حصوله على إجازات التفرغ العلمي لإنجاز الدراسات والأبحاث العلمية، والمشاركة في المؤتمرات العربية والعالمية.

و- تشجيع شباب الأساتذة على الإشراف على الرسائل العلمية، والمشاركة في المناقشات العلمية وذلك من خلال رفع مكافأة الإشراف والمناقشة بما يتناسب والجهد الذي يبذله الأستاذ، مع منح أصحاب الرسائل المتميزة (طالباً أو أستاذًا) مكافأة مالية وتشجيعية تدفع إلى مزيد من الإبداع والإبتكار مع زيادة المخصصات المالية لخطط الأبحاث العلمية، وتقديم كافة أنواع الدعم للاعتماد على أجهزة علمية حديثة يتم استيرادها أو تصنيعها محلياً.

ز- لقد أصبح في الإمكان لكثير من الحاصلين على درجات جامعية عليا لاسِما الدكتوراه الالتحاق بعضوية هيئة التدريس في الجامعات الجديدة في مجال تخصصهم، ونشدد هنا ونؤكّد أنه من الحكم الإصرار على أن يكون عضو هيئة التدريس قد عمل كمعيد حتى نضمن نشأة عضو هيئة التدريس في جو جامعي ي تكون فيه، ويصنع ويُصقل بالتقاليد، ومن ثم تتوفر له فرصة تشرب معايير تلك التقاليد ويربى على الالتزام بالأعراف الجامعية ولوائحها. أما العناصر التي تتعرض على الجامعة أو تعود إليها بعد انقطاع، فإنها عادة ما لا تكون في كثير من الأحيان

متكافئة مع العناصر التي كان لمسارها صفة الاستمرار والانتماء ومن ثم الالتزام التنظيمي.

٣- ضرورة الاهتمام ببناء وتدعم علاقات العمل الإيجابية ما بين رؤساء الأقسام الأكاديمية بالكليات وأعضاء هيئة التدريس بهذه الأقسام ويعيرها من الأقسام المختلفة بالكلية والجامعة لما لتلك العلاقات من أثار إيجابية على العديد من المتغيرات السلوكية المؤثرة على معنوية وأداء وإنتاجية أعضاء هيئة التدريس ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال :-

أ- إطلاق الحرية الكاملة لمجالس الأقسام في اختيارها رئيس مجلس القسم والبعد عن فرضه من قبل الجهات العليا الجامعية أو اختياره من بين أقدم ثلاثة أساتذة في القسم.

ب- تشجيع الأقسام على عقد لقاءات دورية بخلاف اجتماعيات مجلس القسم الذي تناقش فيه الأمور الأكademية - يتم من خلالها مناقشة الخلافات التي قد تتشاينا بين أعضاء القسم أو مع أعضاء من أقسام أخرى، والأمور المتعلقة بتحسين العلاقات الأخوية بين أعضاء القسم والقيام برحلات علمية أو ترفية لأعضاء مجلس القسم، أو بمشاركة أقسام أخرى سواء داخل الكلية أو خارجها.

ج - تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تنظيم وانعقاد المؤتمرات واللقاءات الجامعية الموسعة التي قد تجمع بين أكثر من قسم داخل الكلية وخارجها وتقديم كل سبل الدعم المادي والإعلامي لهذه المؤتمرات واضطلاع الجامعة بطبعاً توسيعاتها ونشرها على مستوى الجامعة، وتبادلها مع الجامعات الأخرى إقليمياً ودولياً.

٤- ضرورة مشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس بالأقسام المختلفة في عملية صنع واتخاذ جميع القرارات الأكاديمية والإدارية بالقسم، وتصعيد مقرراتهم وأرائهم من خلال رئيس القسم إلى مجلس الكلية، ومن ثم إلى مجلس الجامعة، حتى نضمن حسن مشاركتهم في تنفيذ هذه القرارات ومن ثم ضمان ولائهم والتزامهم باللوائح الجامعية.

٥ - يجب أن يكون الشاغل الأول لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات هو السعي للحديث لإيجاد الأساليب والسبل المتنوعة الكفيلة بإنتاج معرفة علمية رصينة، وإقامة نظام معرفي مستقل يمكنها من مجابهة تحديات عولمة المعلومات والتكنولوجيا، والمشاركة في عمليات التدريب المعرفي على الصعيد العالمي، مع الحفاظ على الهوية والانتماء الوطني والإبداع ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال ما يلى :-

أ- دعوة الجامعات المصرية إلى العمل على بناء نظامهما العرفي المتكامل المستقل بعيداً عن كافة أشكال التبعية المعرفية.

ب- تجاوز الوظيفة التعليمية التقنية التي تسيطر على المناهج وطرق التدريس في الجامعات إلى الإنتاج المعرفي الفاعل، والتنمية الفكرية، والخلق الابتكاري.

ج - تكثيف برامج البحث العلمي بشقيه النظري والتطبيقي والمساهمة في دعم مشروعات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي والدولي، وتعزيز التعاون والتبادل للمعرفة والخبرات بين مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية والأجنبية.

د- إنشاء الشبكات المتخصصة وتصميم الخرائط البحثية للدراسات العليا والبحث العلمي والتطوير الأكاديمي والمهني لأعضاء هيئة التدريس.

هـ - توجيه الجامعات إلى العمل على إنتاج معرفة مقدرة وفاعلة، قادرة على مجابهة تحديات عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات باعتبار أن المعرفة سلطة تحكم وتوجيه لمستقبل البشرية.

و- الاهتمام برفع المستويات المعرفية والمهارية لطلبة الجامعة وتحويل المادة العلمية إلى جزء من البناء المعرفي للطالب بما يحقق جدوى التعليم وفعاليته

زـ الوصول إلى نوعية شاملة في الإنتاج المعرفي من خلال أبعاد متعددة منها البعد الحضاري، البعد العقائدي، والبعد العلمي والتكنولوجي.

ح- التركيز على جودة التعليم الجامعي والتأكيد على دور الجامعة في إنتاج المعرفة وتطويرها.

ط- التأكيد على دعم المكتبات الجامعية ووسائل المعرفة الأخرى التي تهم في توفير مصادر المعرفة المختلفة ببعديها الإنتاجي والاستهلاكي.

ضرورة الخروج برأى واقتراحات شباب الأساتذة وانطباعاتهم وأفكارهم وطموحاتهم حول التعديلات المطلوب إجراءها في لجان الترقىات لوظائف (الأساتذة والأساتذة المساعدين) من خلف كواليس المسرح إلى المسرح نفسه، ومن هذه الأفكار التي تعرف عليها الباحث من خلال مقابلته مع عدد كبير من هؤلاء الأساتذة ونعرض منها ما يلي :-

أ- ضرورة اعتماد أو إقرار عدد من المجلات العلمية المحكمة في فروع المعرفة المختلفة من قبل لجان الترقىات، والإعلان عنها لأعضاء هيئة التدريس على أن يعتبر نشر الأبحاث فيها بمثابة إقرار من اللجان بقبولها، ومن ثم يقتصر دور لجان الترقىات ومن خلال الأساتذة في تقدير تقييمها فقط (مقبول ، جيد ، جيد جدا)

ب - أن يقدم عضو هيئة التدريس للترقية بكل بحث من أبحاثه التي يتم إنجازها ويتم نشرها على حدة وفي وقتها مدار الخمس سنوات، إلى لجان الترقىات ويتم احتساب نقاط وتقديراته من قبل اللجان، حتى إذا استكمل العضو متطلبات حصوله على اللقب العلمي وتم إقرار ذلك من قبل اللجنة المتقدم إليها أعلن بذلك وحتى لا تفقد الأبحاث العلمية القيمة الزمنية لحداثتها ، وي فقد موضوع البحث أهميته خاصة إذا نشرت الأبحاث ذات الصلة به أو المترتبة عليه بعد خمس سنوات، ومن ثم لا يفقد البحث صدارته في الترتيب.

ج - أن ترسل الأبحاث المطلوب تحكيمها من قبل لجان الترقية إلى أساتذة في التخصص الدقيق للمتقدم بصرف النظر عن ترتيب هؤلاء الأساتذة في الكشوفات المعدة من قبل اللجان والمعمول بها حاليا.

د- أن ترسل الأبحاث المطلوب تحكيمها من قبل لجان الترقية إلى أساتذة مشهود لهم بالكفاءة والخبرة والسمعة من حيث الاطلاع المستمر على المستحدثات في الميدان ، وبذلك ينتهي الاعتماد على عامل عدد سنوات الخبرة في مرتبة أستاذ للمشاركة في تحكيم الأبحاث العلمية. والميدان مزدحم بهؤلاء الأساتذة الأكفاء.

ه- قيام لجان الترقىات في فروع المعرفة المختلفة بتصميم خرائط بحثية لعدد من الأبحاث المطلوب إنجازها في المرحلة القادمة على أن يختار المتقدم للترقية من بينها نقطة بحثية يتم تسجيلها له أمام لجان الترقىات، ولعل في ذلك بديل عن النظام

المتابع حاليا فيما يتعلق بالبحث المرجعي.

- ٧- ضرورة العمل على إحياء وسرعة إصدار قانون تنظيم الجامعات الجديد والذي كثر الحديث عنه في الأوساط الجامعية واللقاءات الرسمية مع السيد الأستاذ الدكتور الوزير، بحيث يتضمن كما هو معلن بنودا ومزايا من شأنها الارتفاع بوضع الأستاذ الجامعي الاجتماعي والمادي يتناسب وعظم حجم المسؤولية والمهام الملقاة على عاتقهم وحتى تصرف جهودهم وطاقاتهم إلى وظائفهم المنشودة ومن ثم تحقق الجامعة أهدافها وأدوارها وأمجادها.
- ٨- تكوين هيئة قضائية علمية من أساتذة الجامعة الحقوقيين، وتكون مهمتها الفصل في القضايا الأخلاقية والعلمية، وفض النزاعات بين الأكاديميين وغيرهم ومن تم يكون عضو هيئة التدريس في مأمن من العدوان عليه حتى ينشر أبحاثه، ثم ينبغي أن توفر له من الأمان الاقتصادي ما يساعد على التفرغ لعمله، ويحرره من الخضوع للضغوط الخارجية وذلك من خلال أن تحكم الجامعة نفسها وفقا لقوانيـن ولوائح وتقاليـد نابعة من المحيط الجامعي نفسه.

البحوث المقترحة المستقبلة :-

- توصي الدراسة الحالية باجراء مزيدا من الدراسات المستقبلية حول هذا الموضوع:-
الحيوي على أن تستهدف تلك البحوث :-
- كليات إنسانية وعملية بجامعات أخرى في المجتمع المصري.
 - مقارنة نتائج جامعة مركزية وأخرى إقليمية فيما يتعلق بطرف في معادلة البحث الحالي.
 - مقارنة نتائج جامعة حكومية وأخرى خاصة وذلك بغية التعرف على مستويات الالتزام التنظيمي بين هذه الجامعات.
 - استخدام أدوات الدراسة المعرية وتطوريها لتناسب مستويات تعليمية أخرى ولمعرفة مستويات الالتزام لدى المعلم المصري، حتى تكتمل صورة الالتزام التنظيمي لدى المعلم المصري في جميع مستويات التعليم المختلفة.

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية :-

- ١- أحمد سالم العامري (١٩٩٧) ، الفاعالية التنظيمية في الأجهزة الحكومية المركزية في مدينة الرياض، كلية العلوم الإدارية، مركز البحث ، جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٢- آدم غازي العتيبي (١٩٩٣) ، أثر الولاء التنظيمي والعوامل الشخصية على الأداء الوظيفي لدى العمالة الكويتية والعمالة العربية الوافدة في القطاع الحكومي في دولة الكويت، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلد (١) العدد الأول.
- ٣- خليل إبراهيم العريض (١٩٩٤) ، تقويم أداء الأستاذ الجامعي في جامعات دول الخليج العربي، الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء ومدیري الجامعات من الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي، مطبوعات المكتب.
- ٤----- (١٩٩٤) عضو هيئة التدريس بجامعات الخليج العربي، تأهيله وتقويمه، مكتب التربية العربي لدول الخليج العربي الرياض.
- ٥- دون ديفيز (٢٠٠٠) ، التدريب والتعليم في القرن الحادي والعشرين في : التعليم والعالم العربي وتحديات الألفية الثالثة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في الوطن العربي، أبو ظبي.
- ٦- راتب السعود (١٩٩٤) ، الفاعالية المدرسية في الفكر التربوي الأمريكي، مدخل لإصلاح التعليم وتطوير المدرسة العربية، مجلة دراسات، المجلد (٢١) العدد الأول، عمان، الأردن.

- ٧- سميح أبو مغلي وآخرون (٢٠٠٠)، قواعد التدريس في الجامعة، دليل عمل لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، ط٢ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.
- ٨- عادل ريان محمد ريان (٢٠٠٠)، أثر إدراك الأفراد للدعم التنظيمي كمتغير وسيط على العلاقة بين الالتزام التنظيمي الوجданى، وبعض المتغيرات الموقية، مجلة البحث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، م(٢٢)، العدد الأول.
- ٩- عيد عبد الله العمرى (١٩٩٩) ، الولاء التنظيمي لأعضاء هيئة التدريس، والنمط القيادي لرؤساء الأقسام في جامعة الملك سعود، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض المجلد (١١) ، العدد الأول.
- ١٠- عايش محمود زيتون (١٩٩٧)، أساليب التدريس الجامعي، ط٢ ، دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن، عمان .
- ١١- عبد الرحمن أحمد هيجان (١٩٩٩) ، الولاء التنظيمي للمدير، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
- ١٢- عبد الرحيم القحطان (١٩٨٧)، العلاقة بين الولاء التنظيمي، والصفات الشخصية، والأداء الوظيفي: دراسة مقارنة بين العمالة الآسيوية والعربية والسعوية والغربية، المجلة العربية للإدارة، السنة (١١) ، العدد (٢) الرياض.
- ١٣- عبد الله الطجم (١٩٩٦) ، قياس مدى قدرة العوامل التنظيمية والديموغرافية في التنبؤ بمستوى الالتزام التنظيمي بالأجهزة الحكومية السعودية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس النشر العلمي ، الكويت، المجلد(٤)، العدد الأول.
- ١٤- فاضل حميد الدليمي (١٩٩٤) ، مدخل فاعلية المنظمة : دراسة تحليلية تطبيقية لقطاع التعليم العالي في العراق، مجلة دراسات، المجلد(٢١)، العدد (٤) ، عمان.
- ١٥- فاطمة السيد (١٩٩٦)، الالتزام المهني لدى الموجه التربوي بالتعليم الثانوي، مجلة التربية المعاصرة الإسكندرية، العدد ٤٢ ، السنة ١٣ .

١٦- فضل صباح الفضلي (١٩٩٧) ، علاقة الالتزام التنظيمي بعلاقة العمل ما بين الرئيس وتابعه، والمتغيرات الديموغرافية ، مجلة الإدارة العامة، والمجلد السابع والعشرين، العدد الأول.

١٧- فؤاد عبيد عبد الله العمر (١٩٩٩)، نوع الجهاز الحكومي وأثره على مستوى الرضا الوظيفي : دراسة تطبيقية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة الرياض، المجلد (٣٩) العدد الأول.

١٨- محمد عبد الله آل ناجي (١٩٩٩)، خصال الأستاذ الجامعي المرتبطة بدعم التحصيل الدراسي للطلاب كما يراها أعضاء هيئة التدريس والطلاب الجامعيون، المجلة العربية للتربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المجلد (١٩)، العدد الأول.

١٩- محى الدين توق ، ضياء الدين زاهر (١٩٨٨)، الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس لجامعات دول الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

٢٠- مؤتمر البحث العلمي في الوطن العربي الواقع واستشراف المستقبل، (٢٠٠٢)، جامعة جنوب الوادي، مركز دراسات الجنوب، ٤ - ٧ مارس، أسوان. ج.م.ع ، افتتاحية كتاب المؤتمر.

ثانياً : المراجع الأجنبية:-

21- Anderson R. (1998) “Management” in : new Directions in Educational Administration (Boston Allyn and Bacon).

22-Angle H.L & Perry, J.L. (1989) “ An Empirical Assessment of Organizational Commitment and Organizational Effectiveness” Administrative Science Quarterly, vol (26), No (1).

23-Arany, N&KushnirT. and valency. H(1996) “Organizational Commitment; a Male-Dominated profession :” Human Relations vol (39) No (5).

- 24- Balfour, D & Wechsler . B. (1990) "Commitment performance and productivity in Public Organizations" Public Productivity & Management Review, vol (15).**
- 25-Bernard, C. (1983) "The Functions of Executives" Cambridge Mass. Harvard University Press.**
- 26- Brett, J. & Cron, W. (2001) "Economic Dependency on Work : A Moderator of the Relationship Between Organizational Commitment and Performance Academy of management Journal vol (38) No (1)**
- 27-Buchaman, B.(1994) "Building Organizational Commitment : the Socialization of managers in work Organization." Administrative Science Quarterly, vol (19) No(4)**
- 28- Cameron, K.S.(1991) "Domains of Organizational Effectiveness in Colleges And Universities " Academy of Management Journal, vol (24) No (1)**
- 29- ----- (1992) ."The Relationship Between faculty unionism and organizational Effectiveness " Academy of Management Journal vol (25) No (1).**
- 30-Coltrin, S & Clueck W. F. (1988) "The Effect of leadership Roles on the Satisfaction And Productivity of University Research professors" Academy of Management Journal vol (20) No (1).**
- 31- Cumington, J. (1987) "Approaches to Evaluation of Organizational Effectiveness". Academy of Management Review vol (2) No(3).**
- 32- Evan, W .M (1997) "Hierarchy Alienation Commitment and organizational Effectiveness" Human Relations Journal. Vol(30) No (1).**
- 33- Friedlander, F.& Pickle . H. (1995) "Components of Effectiveness in Small Organizations Administrative Science Quarterly vol(13) No (2).**
- 34- Georgopoulos, B. & Tannenbaum, A.S. (1992) , "A study of organizational Effectiveness." American Sociological Review. vol (22) No (5).**
- 35- Ghorpade, J. (1992). "Assessment of Organizational Effectiveness : Issues Analysis and Readings" California Goodyear Co, inc.**

- 36- Green,F. & Hotch, E. (1990)“Involvement and Commitment in the work place : A new Ethic Evolving.” Advanced Management Journal vol (5).**
- 37- Gordon, M.C. philpot J.W. Burt, A.C.Thompson, C.A and spiller, W.E (1991)“Commitment to the union: Development of Ameasure and Examination of its correlates: Journal of Applied psychology vol (65) No (2).**
- 38- Hill, D.T, Schneider, B. and Nygren, H.T (1995) Personal Factors in Organizational Identification Administrative Science Quarterly vol (15) No (1).**
- 39- ----- (1991) “Correlates of Organizational Identification as a function of Ca.cer Pattern and Organizational type ”. Administrative Science Quarterly vol (19).**
- 40- Hill,W. &French, W. L.(1992).“Perceptions of Power of Department Chairman By professors.” Administrative Science Quarterly . vol (11) No (3).**
- 41- Jouch, L.R. Clueck, W.F and O'sbOrn, R.N. (1998). “Organizational loyalty professional Commitment. And Academic Research productivity of Management Journal vol (21) No (1).**
- 42- kanter,R.M.(1998).“Commitment And Social Organization. A study of commitment Mechanisms in Utopian communities.” American Sociological Review vol (33) No (4).**
- 43- Keeley, M.A. (1998) “Social Justice Approach to Organizational Evaluation.” Administrative Science Quarterly vol (22).**
- 44- Kirchmeyer, C. (1995) “Demographics Similarity to the work Group : A longitudinal Study of Managers at the Early Careers stage.” Journal of Organizational Behavior. Vol (16) No (1).**
- 45- Kirchhoff, A.B. (1987) “Organization Effectiveness Measurement and Policy Research.” Academy of management Review vol (2) N(3).**

- 46- Liou, K, (1995) "Understanding Employee Commitment in the public Organization International" Journal of public Administration. vol (18).**
- 47- Mahoney, T.A. (1996) "Managerial perceptions of Organizational Effectiveness." Management Science journal vol (12) No (1).**
- 48 – March, R.M. & Mannari, H. (1998) "organizational Commitment and Turnover :Aprdition study."Administrative Science Quarterly Vol (22) No (1).**
- 49- Moores, K. & Duniean .K. (1995) "A Reconciliation of Market Competition Decentralization size And Financial performance Results : An Extension Testing Moderating Effects Human Relations. Journal vol (24). No (1) .**
- 50- Morrow, P.C. (1993). "Concept Redundancy in Organizational Research : The case of work Commitment." Academy of management Review. Vol (8) No (3).**
- 51- O'Reilly,C. A & Caldwell, D.F. (1998). "Job choice : The impact of intrinsic And Extrinsic Factors on Subsequent Satisfaction And Commitment ." Journal of Applied psychology . vol (6) No (1).**
- 52- O'sborn, R.N. & Hunt, J.C. (1994)."Environment And Organizational Effectiveness. Administrative Science Quarterly. Vol (17) No (3).**
- 53- Porter, L.W. & steers, R.M. and Mowday, R.T. (1998)
"Organizational Commitment Job Satisfaction And Turnover Among psychiatric Technicians." Journal Applied psychology. Vol (33). No (3).**
- 54- Putti, J. M. & Aryoe, S. and Idang, T.K.(1990). "Work volume and Organizational Commitment: A study in the Aston Context". Human Relations. J No (42). No (3).**
- 55- Reiman, B.C. (1998) "Dimensions of Structure in Effective Organizations". Academy Management Review journal. vol (13)No(2).**

- 56- Savery, L.(1994). "Attitudes to work: The Influence of Perceived Style of leadership on a Group of Worker. Leadership". & Organizational Development journal. vol (12)No(4).
- 57- Steers, R. (1990) "Organizational Effectiveness, a Behavioral View" California Goodyear publishing Company. Inc.
- 58- Somers, M. & Birnbaum, L. (1998) "Work Related Commitment and Job performance: It's also the Nature of the Performance that Counts." Journal of Organizational Behavior, vol (9), No (6).
- 59- Stoner, J. A. & Freeman, .R.E, (1994) "Management" (4/E). N.J.E.C:Prentice Hall, inc.
- 60- Stumpf, S.A & Hartman,K. (1994). "Individual Exploration to Organizational Commitment or withdrawal." Academy of Management Vol (27) . No (1).
- 61- Wallace, J.(1995) "Oragnizational And Non-professional Commitment in Professional and Non-professional." Organizations Administrative Science Quarterly . vol (40), No(2).
- 62- Weber, M. (1994). "Essays in Organizations." Cambridge University Press. U.K pregaman.
- 63- Weitzel, W. & Mahoney. And Crandall. N.(1991). "A supervisory view of unit Effectiveness." California Management Review XI
- 64- Wiener, Y. (1998). "Commitment in Organizations a normative View. Academy of Management Review vol (7). No (3).
- 65- Yuchtman, E. and Saeshore, L.(1999). " A system. Resource Approach to Organization Effectiveness." American Sociological Review. Vol (32). No (3).

والله المستعان